ظاهرة الجمود النحوي والصرفي في العربية

د. إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ظاهرة الجمود النحوي والصرفي في العربية

د. إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

في التراث النحوي للغتنا العربية ظواهر، تفرّقت في الأبواب، وتناثرت في بطون الكتب، وحالها هذه، كانت ثمرة من ثمار النمط التأليفي، الذي كان سائدا على أيدي الأسلاف، ومُوجّها لجهودهم في بنيان هيكل العربية، وحفظ قوانينها، وكان حريّا بمثلي حين يرى أطراف هذه الظاهرة مُوَزّعة، أن يبذل جهده في جمعها، ولملمة أطرافها، وذا ـ بحمد الله ـ ما كان.

وهذه الظاهرة حقيقةٌ أن تُدرس، لأنها تُبرز جانب القصور في اللفظ عن أمثاله، سواء كان قصرانه عن غيره في العمل، أوفي الحركة داخل التركيب اللغوي، فالجمود وصف، ينضوي تحته العامل، والمعمول، فكلاهما أخذ من الجمود بنصيب.

وهي جديرة بالدراسة، لأنها تُشكل الخروج عن الأصل، فالأصل في العربية، عاملا ومعمولا، التصرف وعدم الجمود، فيضحي تبيان هذا الخروج، وإيضاحه، وجمع متفرقاته، تتميما لصورة العربية، وتسهيلا على متعلمها.

المقدمة

إن الحمد لله . تعالى . أحمده وأستغفره وأستهديه، وأصلي على محمد عبده ورسوله، وبعد:

فلو أراد المرء أن ينظر إلى العربية نثرها وشعرها من خلال مصطلح الجمود والتصرف، لكان في مقدوره ذلك. ففي الشعر يكون الجمود في المفردات والتراكيب أقل. لغة الشعر وتراكيبه أكثر انديا حا وأوسع مجالا. للشاعر . حسب رأي جماهير النحويين . ما ليس للناثر. فالجمود نصيب الشعر منه أقل، ودائرته فيه أضيق.

ولم يزل الجمود في العربية يبعث في نفسي التساؤلات حتى رأيت أن في دراسته جديدا، يجمل بمثلي تناوله وجمع أطرافه. وكان مما أثاره في ذهني من الأسئلة ما يلي:

أكان للجمود الصرفي والنحوي مفهوم معالمه جليّة؟ ثم ما المقصود بالجامد الصرفي؟ المراد منه ما لم يُشتق أم ما لم يُشتق منه؟ ثم ما بال النحويين يربطون بين الرفع والجمود النحوي. فما جاء مرفوعا، لم يعدوه جامدا. مع أنّ من المرفوعات ما لزم حالة الرفع؟ ثم ما أثر الجمود الصرفي في العامل على الجملة العربية؟ ثم هل وقع خلاف بين قبائل العرب أو بين النحويين في مسائل الجمود صرفية أو نحوية؟

تلك كانت أهم أسئلة البحث . وإن صاحبها غيرها . التي خطّت فصوله وحواشيه. وسعى صاحبه . ما أسعفه الوسع ووآتته الطاقة . إلى تقديم أجوبتها عبر فصوله الثلاثة، أولها الجمود في العامل النحوي وأثره. وثانيها أنواع الجمود في المعمول. وآخرها قضايا في ظاهرة الجمود. وترأس هذه الفصول تمهيد ومقدمة. وأعقبها خاتمة صيغت فيها أعز نتائج البحث.

ولم ألقَ في رحلة البحث صعوبات غير مألوفة لكل من طرق أبواب البحث والنظر. وتلك أمور أضحت مألوفة غير مستراب منها. ولله وافي الحمد على ما طيّع لي من أمر هذا البحث. وسهّل من حزنه. وأسأله . وهو الكريم . أن يكتب لقرائه نفعا. أنتظر في الأخرى أجره.

التمهيد

مفهوم الجمود الصرفي

الجمود الصرفي مصطلح اشتهر شهرة واسعة، وتعلّق في أذهان دارسي العربية وطلابهم بالاشتقاق، وكان مداره على مفهومين، أولهما:

ما لا يُشتق منه

فالذي لا يشتق منه جامد، لا يتصرف، وما يُشتق منه متصرف غير جامد، وللنظر في هذا المفهوم آثرت عرض بعض نصوص النحويين حتى أتلمس بعد ذلك صدق هذا المفهوم وشموله. فكان من هذا قول ابن السراج في حديثه عن "نعم وبئس": "وهما يُشبهان التعجب في المعنى، وترك التصرف"[1] وكذا قول ابن عصفور "وأفعال هذا الباب كلها تتصرف، فيستعمل منها الماضي والمستقبل والأمر واسم الفاعل، إلا "ليس وما دام وقعد وجاء""[2] ومثل قوله ما قاله ابن مالك: "وما سوى "ليس ودام" من أفعال هذا الباب يتصرف، أي يستعمل منه ماض ومضارع وأمر واسم فاعل ومصدر"[3] ومثل ما سلف حديث ابن هشام حين قال عن "نعم وبئس": "وهما فعلان... جامدان.."[4].

ورد في الأقوال الآنفة نقلان، أحدهما لابن السراج والآخر لابن هشام. وكلا النقلين يدوران حول شيء واحد، هو "نعم وبئس". ومع كل ذلك تحدّث النحويان عن ظاهرة واحدة بمصطلحين مختلفين، الأول استعمل مصطلح "ترك التصرف"، والآخر استنجد بمصطلح "الجمود" الذي كان عنوان هذا المبحث.

---

(١) الأصول ١/ ١١١ ومثله قول ابن برهان في شرح اللمع ٢/ ٤١١: "باب الأفعال التي لا تتصرف".

(٢) شرح ابن عصفور ١/ ٣٨٣ وشبيه بهذا قوله عن "نعم وبئس" ١/ ٥٩٨: "والذاهبون إلى أنهما اسمان استدلوا على صحة مذهبهم بكونهما لا مصدر لهما، وبكونهما لا يتصرفان...".

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٤٣ توحي عبارة ابن مالك أنه يميل إلى أن المصدر يؤخذ من الفعل، وهو في هذا كالكوفيين، ومثله قوله عن "نعم وبئس" ٢/ ٥: "بل فعلان لا يتصرفان".

(٤) أوضح المسالك ١/ ٢٧٠ وانظر التصريح على التوضيح ٢/ ٩٤ حتى يبين لك أن قول ابن هشام: "جامدان" يقصد به رأي البصريين فيهما وليس رأي الكوفيين.

وأما في النقلين الآخرين، فكان الحديث فيهما عن أخوات "كان"، ووظّف النحويان مصطلحا واحدا، وهو عدم التصرف.

وتلك النقول الأربعة كلها تدور حول مفهوم واحد تقريبا، هو أن الجامد لفظ لا يُشتق منه، وذا المعنى ظاهر في قولي ابن عصفور وابن مالك، فبعض أخوات "كان" لا يستعمل منها المضارع والأمر واسم الفاعل.

وذا المعنى في الجمود الصرفي ظاهر، لكن ليس الجمود مقصورا عليه، ولعل الإشارة إلى المصدر تومئ إلى شيء من ذلك، فالمصدر يعدّه النحويون البصريون جامدا[1]، مع أنّه عندهم أصل المشتقات، فكيف يصفه البصريون بالجمود لو كان مفهوم الجمود هو ما لا يشتق منه فقط؟

ويُشكل على هذا المفهوم أيضا تلك الأفعال الجامدة كـ:نعم وبئس، وعسى، وليس، وذلك أن هذه الأفعال لو كان لها مضارع وأمر لم يكن مشتقا منها على رأي البصرة، إذ الأفعال عندهم جميعا مأخوذة من المصدر، يقول سيبويه عن الأفعال: "أُخذت من لفظ أحداث الأسماء"[2]، فكيف يُحكم على أفعال لا يُشتق منها أصلا بالجمود؟

ويشكل عليه الوصف أيا كان، إذ هو مأخوذ من الفعل . كما في المنقول عن السيرافي في الهامش السابق . ولا يؤخذ منه شيء[3]، فكان من المظنون أن يدخل الوصف في الجامد، لأنه لا يُشتق منه، هذا هو المفهوم الأول، وأما الثاني فهو: ما لا يُشتق

---

(١) أوضح المسالك ٢/ ٣٠٥ . ٣٠٨ حيث جاء المصدر حالا مؤولا بالمشتق وكذا في ٣/ ٣١٢ في مجيء المصدر نعتا بالتأويل.

(٢) الكتاب ١/ ١٢ ويؤكد الأمر السيرافي في شرح الكتاب ١/ ١٦ قائلا: "يعني أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تُحدثها الأسماء..." ويقول في ١/ ٤٤٥: "وذلك أن الفعل متوسط بين المصدر واسم الفاعل، لأنه مأخوذ من المصدر، واسم الفاعل مأخوذ منه" وانظر الإنصاف ١/ ٢٣٥ ففيه الخلاف في أصل الاشتقاق وشرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٣٦٠ فيه: "والمصدر أصلٌ في باب التصرف والاشتقاق، إذ جميع أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح".

(٣) في شرح الرضي للكافية ت المصري ١/ ٧٢١ قوله: "قوله: "ما اشتُقّ من فعل" أي: مصدر، وذلك على ما تقدم أن سيبويه سمّى المصدر فعلًا وحدثا وحدثانا، والدليل على أنه لم يرد بالفعل نحو: ضَرَبَ، ويضرب،

ويرد مفهوم آخر للجمود الصرفي غير الأول، له صلة بالاشتقاق، يكون الجامد فيه غير المشتق، ومن أمثلته قول ابن عصفور عن الخبر: " فإن كان غير مشتق لم يتحمل ضميرا نحو: هذا زيد، وأخوك عمرو، ... ليس فيهما ضمير، لأنهما ليسا مشتقين"[1].

ينضوي تحت هذا المفهوم المصدر في رأي البصرة والفعلُ في رأي الكوفة[2] ويشكل عليه أولا الأعلام المشتقة ك:محمد، وخالد، يقول ابن عصفور: " وأما العلم فلم ينعت به، لأنه ليس بمشتق، ولا في حكمه، لأن العلمية تُذهب منه معنى المشتق، وإن كان لفظه مشتقا"[3]، ويزعج هذا المفهوم أيضا تلك الأفعال التي وُصفت بالجمود وعدم التصرف، وهي عند البصرة مشتقة من المصادر.

وعلى كل حال فثمة أشياء يصدق عليها المفهومان كلاهما؛ كالضمائر والحروف وأسماء الشرط والاستفهام والظروف، فهذه جميعا لا يُشتق منها[4]، وليست بمشتقة.

إنّ هذين المفهومين اللذين ذكرتهما، وهما مما يسبق إلى ذهن قارئ النحو، ويستروح له بعض معلميه، يقلّ أحدهما ويكثر الآخر، والذي دعا إلى شيوع هذين المفهومين ـ مع ما بينهما من اختلاف ـ أنّ النحويين تركوا تحديد المصطلح والحديث عنه، فلم يخصوه بحديث مستقل، وإنما كان يأتي عرضا هنا وهناك، لقد كانوا يتحدثون عن الجامد، وليس عن الجمود، يعرضون لأفراد الجمود دون محاولة وضع مفهوم كلي له، فكان لزاما على باحث مثلي أن يتلّمس ما استطاع تلك المواضع، ثم يبني عليها ما يميل إلى أنه المفهوم الصرفي للجمود عند النحويين.

وإن كان مذهب السيرافي أن اسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل، والفعل مشتق من المصدر...".

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٠

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٦ والإنصاف ١/ ٢٣٥

(٣) شرح الجمل ابن عصفور ١/ ٢١٧

(٤) ذكر ابن جني في الخصائص ٢/ ٢٧ أن الحرف تُشتق منه بعض الأفعال، لكن هذا خلاف الأصل، إذ الأصل في الاشتقاق المصدر عند البصرة، والفعل عند الكوفة.

وحيال هذا التنوع في مفهوم الجمود رأيت أن أتجه إلى الجمع بين هذين المفهومين وغيرهما في هذا البحث، فكان ذلك توسيعا لمفهومه المشتهر، فدخل في الجمود الصرفي هذان وغيرهما، وبهذا يكون قول ابن مالك عن الضمير: "والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه، حتى بالتصغير، وبأن يوصف أو يوصف به، وبأن يُبنى منه مفعلة دالا على الكثرة..."[1] جزءا من مفهوم الجمود، وليس الجمود كله، فالجمود الصرفي قد يكون - كما قال ابن مالك - كليا[2]، وقد يكون جزئيا، ومن شواهد الجمود الجزئي قول سيبويه: "واعلم أن علامات الإضمار لا يُحقرن"[3] فعدم قبول الاسم للتصغير من الجمود، وقريب منه قول سيبويه عن "غير": "و(غير) أيضا ليس باسم متمكن، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تُجمع، ولا تدخلها الألف واللام"[4] فعدم جمع اللفظ مظهر من مظاهر الجمود، ومن أمثلة الجمود الجزئي جمود "ما زال"[5] وأخواته التي لا يُستعمل منها الأمر، ومنه أيضا "كاد" التي لا يُستعمل منها اسم فاعل ولا فعل أمر[6]، ولعلي بهذا أكون أوضحت مفهوم الجمود الصرفي الذي اتُّخذ في هذه الدراسة، فهو نقص اللفظ في تصرّفه عن غالب جنسه، ولعل هذا المفهوم بعمومه أقرب إلى مراد النحويين، وهو واقع - كما سيأتي - في العامل والمعمول.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١٦٧

(٢) أشار ابن مالك إلى الجمود المحض، لكنه أومأ إليه في الحديث عن قضية نحوية لا صرفية في ٢/ ٢٣٩ حين حديثه عن "مع" قائلا: "والمراد بالجمود المحض ملازمة وجه واحد من الاستعمال...".

(٣) الكتاب ٣/ ٣/ ٤٧٨ أردت من المثال قضية التحقير، فكل لفظ لا يحقر فيه شيء من الجمود، ولم أرد أنّ الضمير جموده جزئي فقد صرّح ابن مالك في المنقول عنه في المتن بجموده الكلي.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٧٩ وللمزيد قال سيبويه ٣/ ٤٨٠: "واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضويرب زيدا...".

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٩

(٦) شرح التسهيل ١/ ٣٣٩ وانظر ١/ ٣٨٩ ففيها حديث عن "كاد" لكن دون تصريح بما لا يُستعمل منها.

مفهوم الجمود النحوي

لم يحظَ الجمود النحوي مفهوما بأكثر مما حظي به مفهوم الجمود الصرفي، فكلاهما كان النحاة يدورون في أحاديثهم حول مفرداتهما، ولا يقتربون كثيرا من إيضاح المفهوم العام للجمود النحوي. وهذا يقود الباحثين دوما إلى تعقب مواطن حديثهم . ما استطاعوا . حتى يظفروا بما يُعينهم على تحديد مفهوم قريب لهذا المصطلح. وهذا ما صنعته هنا وسعيت قدر طاقتي له.

مفهومه في كتب النحو

أشهر باب جرى فيه حديث النحويين عن الجمود النحوي هو باب المفعول فيه، وأكثر النحويين اليوم . ومنهم كاتب هذه السطور قبل البحث . يظنون في الغالب أن الجمود النحوي مقصور على هذا الباب. ودفعهم إلى ذلك أن النحاة مجمعون على الحديث عن الجوامد من الظروف النحوية في هذا الباب[1]، ويُلبسون بعض الظروف مصطلح الجمود نفسه، على حين تجد حديثهم عن الجوامد في بقية أبواب النحو يأتي عرضا، مما يجعل القارئ لا يتذكر أنّ في هذا الباب أوذاك حديثا عن الجمود وألفاظه.

ولعل مما يوضح عناية النحويين بالجامد في حديثهم عن الظروف أن أضع بين أيدي القراء شيئا من نصوصهم. فها هو سيبويه يقول: " واعلم أن ظروف الدهر أشد تمكنا في الأسماء، لأنها تكون فاعلة ومفعولة. تقول: أهلكك الليلُ والنهارُ، واستوفيت أيامَك .."[2] ويقول السيرافي: " اعلم أن الظروف على ضربين: منها متمكن، وغير متمكن، فالمتمكن منها ما يجوز أن يكون مرفوعا في حال نحو: اليوم، والليلة، وخلفك، وقدامك، لأنك تقول: اليومُ طيب، والليلة مظلمة، وخلفُك واسع. وغير المتمكن ما لا

---

(١) انظر على سبيل المثال الكتاب ١/ ٤٠٣ و٤١١ و٤١٩ وشرح الكتاب السيرافي ٢/ ٢٩٥ و٢٩٩ و٣٠٨ وشرح التسهيل ١/ ٢٠٠ و٢٠٢ و٢٢٩ مابعدها

(٢) الكتاب ١/ ٤١٩

يدخله الرفع ولا يستعمل إلا ظرفا نحو: قبل، وبعد، وعند، لأنك لا تقول: قبلُك قديم، ولا بعدُك متأخر، ولاعندك واسع"[1].

ومن اللفتات التي تُسجل لابن مالك أنّ حاول أن يضع مفهوما عاما للجمود النحوي، لا يرتبط بباب دون باب، لكنه قصر هذا المفهوم على الجمود المحض، حين حديثه عن "مع" قائلا: "والمراد بالجمود المحض ملازمة وجه واحد من الاستعمال"[2].

مشكلة هذا المفهوم الذي جادت به قريحة ابن مالك أنه ورد في سياق الحديث عن مفردة من مفردات الجمود، وهي "مع". وكان مقصورا على وجه من وجوه الجمود، وهو الجمود الكلي، وورد في باب المفعول فيه فقط، فلم يتم التأكيد عليه .فيما أحسب .في أبواب أخر، لمفرداتها أوبعضها نصيب من هذا المفهوم الذي أبداه ابن مالك، وعموما فيكفي ابن مالك أنه وضع في أيدينا مفهوما ذا وجهين: محضا، وغير محض، وإن كان القسم الثاني يفهم من قوله، ولم يصرح به، يكفيه أنه أخرج مفهوم الجمود النحوي من ضيق المفعول فيه إلى سعة العربية.

وحين لم أجد من صاغ مفهوم الجمود النحوي وأشار إلى مفرداته المتفرقة يممت شطر كتب النحو أجمع منها ما إخال له علاقة وطيدة بالجمود، لعلي أقدم صورة شبه وافية لهذا المفهوم، متّخذا ما أعرب عنه ابن مالك صراحة وضمنا مظلة لهذا المفهوم، فكان علي قبل صوغ هذا المفهوم أن أُري القارئ مشاهد مما ينطبق عليها مفهوم ابن مالك " والمراد بالجمود المحض ملازمة وجه واحد من الاستعمال" ومشاهد أخر لا تتسق

---

(١) شرح الكتاب ١/ ٢٦٧ وأعاد هذا مرة أخرى في ٢/ ٢٩ قائلا: "وأما الظرف غير المتمكن فهو الذي لا يدخله رفع ولا حروف الجر إلا "من" في بعضها، وذلك نحو: عند، وقبل، وبعد.." ومثلهما في التذييل والتكميل ٨/ ٥٠ حيث قال: "يعني بالتصرف استعماله غير ظرف، كأن يكون مبتدأ..." وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٨

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩ لم يضف أبو حيان حول هذا المفهوم شيئا في التذييل والتكميل ٨/ ٧٨ وما بعدها ومثله ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٤/ ٢٠٢٦

معه تماما، وهي التي دفعتني إلى ما سيراه القارئ أخيرا في مفهوم الجمود النحوي، وها قد حان موعد الحديث عن تلك المشاهد.

مشاهد من الجمود المحض

للجمود المحض ظهور في أبواب نحوية عديدة، منها المفعول فيه، ومنها غيره، ومن تلك المظاهر ما يلي:

مالا يستعمل إلا منفيا

قال سيبويه: " ولا يجوز لـ"أحد" أن تضعه في موضع واجب، ولو قلت: كان أحد من آل فلان، لم يجز، لأنه إنما وقع في كلامهم نفيا عاما"(١).

أسماء اختصت بالنداء

قال سيبويه: " ومن هذا النحو أسماء اختُص بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء نحو: يا نومان، ويا هناه، ويا فُل"(٢).

المصادر المثناة

قال سيبويه: " فـ"حنانيك" لا يتصرف، كما لم يتصرف "سبحان الله"، وما أشبه ذلك"(٣).

استعمال "كافة"

قال ابن مالك: " وما استعملت العرب "كافة" قط إلا حالا"(٤).

---

(١) الكتاب ١/ ٥٤، ٥٥ وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣١٨ وأشار سيبويه إلى ملازم النفي بتفصيل في ٢/ ١٨١ قائلا: " وأما "أحد، وكرّاب، وأرم، وكتيع، وعريب، وما أشبه ذلك، فلا يقعن واجبات ولا حالا ولا استثناء" والسيرافي ٣/ ١٢ وقد زاد على ما ذكره سيبويه وشرح التسهيل ٢/ ٤٠٥ وشرح الرضي تحقيق يحيى المصري ١/ ٥٥٢

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٨ وشرح التسهيل ٣/ ٤١٩ وشرح الرضي ت الحفظي ١/ ١٢٦ وشرح الرضي ت المصري ١/ ٣٢٩

(٣) الكتاب ١/ ٣٤٨

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ وشرح الرضي ت الحفظي ٢/ ٦٩٠ وفيه يقول الرضي: " وقد يلزم بعض الأسماء الحالية، نحو: كافة، وقاطبة، ولا يضافان، وتقع "كافة" في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال، وقد خُطئوا فيه".

هذه نماذج شاهدة ـ وإن كانت قليلة ـ على أنّ المفهوم الذي طرحه علينا ابن مالك ليس مقصورا على باب المفعول فيه، وهذا يقود إلى استنتاج، مفاده أن لزوم وجه واحد من الاستعمال مشترك بين أبواب نحوية كثيرة، وهو نفسه يأخذ بنا إلى توسيع المفهوم، كما أراد له ابن مالك.

مشاهد من الجمود غير المحض

ثمة جمود جزئي كبير في العربية، وإحصاؤه صعب، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لما جعلت بحثي في ظاهرة الجمود كلها، لأن العموم وأخذ الشيء من أطرافه له ضريبة في غض الباحث طرفه عن الإحصاء والاستقراء وتوجهه إلى الإلمام الشيء من عل، لكني حاولت الوفاء بالظاهرة ولها من خلال تقديم صورة واضحة عنها في شتّى تفرعاتها، وهذا شيء ـ إن شاء الله ـ تُجليه فصول البحث، وها هي نماذج الجمود الجزئي.

لفظ الجلالة إذا لحقته الميم

يقول سيبويه: " وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك: يا هناه"[1].

إنّ عدم وصف "اللهم" جمود جزئي، أخرجه عن المستقر من أمره، وهو التصرف.

عدم نداء ما فيه "أل"

جاء في الكتاب قول سيبويه: " واعلم أنه لا يجوز لك أن تُنادي اسما، فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قد قالوا: يا أللّه اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف"[2].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٩٦

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٥

وفي هذا النص جمودان، أولهما ما وضع له العنوان، وثانيهما لزوم الألف واللام لهذا الاسم العظيم. وهذان الجمودان جزئيان، لأن ما فيه "أل" ولفظ الجلالة اسمان في الغالب متصرفان.

حروف الجر

قال سيبويه: "وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثم الباء، يدخلان على كل محلوف به، ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحد..."[1].

حروف الجر فيها جمود من حيث العمل، وكذا الحروف العاملة، لكن حروف الجر تختلف في معمولها، فمنها ما يجر كل شيء، ومنها ما يختص بالنكرة أوبالقسم، وما يختص بالقسم نوعان، أولهما ما يجر كل محلوف، وثانيهما ما يختص بلفظ الجلالة و"رَبّ" مضافا للكعبة أولياء المتكلم، وهي التاء، هكذا يظهر أن حروف الجر. وإن كانت كلها جامدة في عملها. إلا أنها تختلف في جمودها، فشيء أشد جمودا من شيء، وبهذا وما سبقه يتأكد أن في العربية جمودا جزئيا، ويتراءى به للباحث أن الجمود. كما قال ابن مالك. محض وغير محض، وإن كان أشار للأول، وترك الثاني ضمنا، ويتضح بما تقدم كله أن البحث سيجري في أبوابه وفقراته على هذا المفهوم الواسع، فلن يقتصر صاحبه على دراسة الجمود المحض (المطلق) وحده، فثمة وجه آخر للجمود سيُوليه البحث عناية، ويعطيه حقه. إن شاء الله..

مصطلحات الجمود في كتب النحو

حين الحديث عن المصطلحات المستعملة في تقرير هذه الظاهرة لم ينح البحث إلى التفريق بين الجمودين، الصرفي والنحوي، فتناول المصطلح هنا لا تفريق فيه، سواء كان مستعملا في جمود صرفي أم نحوي.

وبعد النظر في أحاديث النحاة عن مفردات هذه الظاهرة وجدتهم يستعملون في تقريرها ما يلي من المصطلحات.

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٦ وأوضح المسالك ٣/ ٢١

عدم التصرف

في مقدوري أن أقول: إنّ أكثر المصطلحات دورانا في حديث النحاة عن هذه الظاهرة، هو هذا المصطلح ومشتقاته، ورد في كتب النحو الأولى والتي تلتها، فسيبويه يقول في ما ينتصب من المصادر: " إلا أنّ هذا يتصرف، وذاك لا يتصرف"[1] ويقول مرة أخرى: "فـ"حنانيك" لا يتصرف، كما لم يتصرف "سبحان الله ومعاذ الله"، وما أشبه ذلك"[2] ويتحدث عن "أنْ وأخواتها" قائلا: " ولم يفصلوا بين "أنْ" وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء نحو: ضربت، وقتلت، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال"[3].

عدم التمكن

يلي مصطلح "عدم التصرف" أومفهومه مصطلح "عدم التمكن" في كثرة استعماله حين الحديث عن الجمود، فسيبويه في حديثه عن "سحر وضحى" يقول: " ومثله: سير عليه ضحى، إذا عنيت ضحى يومك، لأنهما لا يتمكنان من الجر في هذا المعنى، لا تقول: موعدك ضحى، ولا عند ضحى، ولا موعدك سحير، إلا أن تنصب"[4] ويقول أيضا: " وجميع ما ذكرنا من غير المتمكن إذا ابتدأت اسما لم يجز أن تبنيه عليه وترفع إلا أن تجعله ظرفا، وذلك قولك: موعدك سحيرا، وموعدك صباحا.... فليس يجوز هذه الأسماء التي لم تتمكن من المصادر التي وُضعت للحين وغيرها من الأسماء أن تُجرى مجرى "يوم الجمعة وخفوق النجم" ونحوهما"[5].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٢٥

(٢) الكتاب ١/ ٣٤٨

(٣) الكتاب ٣/ ١٣ ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٨٨: "بأن الفعل إذا لم يتصرف في نفسه لم يصترف في معموله" وقوله ١/ ٥٨٠: "فإن كان غير متصرف لم يجز التعجب منه.." ومثله قول ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٣٤: "ومن الظروف العادمة التصرف" ومثله في ٢/ ٢٣٨ و٢٤٢ و٢٤٣ و٣/ ٤٠

(٤) الكتاب ١/ ٣٢٥

(٥) الكتاب ١/ ٢٢٧ وأحسب الصواب في العبارة: "فليس يجوز في هذه..." وانظر ٣/ ٢٩٨ و٢٩٩ ويقول ابن السراج في الأصول ٢/ ٢٧٣: "وكذلك كل ظرف غير متمكن في الإعراب ليس مما يرفع" ومثله في ٢/ ٢٧١

لكن ثمة اعتراض يرد على استعمال هذا المصطلح، وهو أن النحويين يستعملونه في المبني والمعرب أيضا، وقد كفاني السيرافي ذلك في قوله: " وتمكن الشيء المتمكن هو وجوده متصرفا في أكثر من حركة. إذا كان اللفظ يتصرف في حركتين، ولفظ آخر يتصرف في أكثر من ثلاث حركات وتنوين، فالذي يتصرف في ثلاث حركات وتنوين أشد تمكنا، لأنه أكثر تصرفا.

وقد استعمل سيبويه لفظ التمكن في الظروف. ولم يرد بها الإعراب، قال: كل ظرف يكون مرفوعا في حال، ومنصوبا في حال، فهو متمكن، نحو قولنا: اليوم، والليلة، وخلفك، وأمامك، لأنك تقول: قمت اليوم، وقمت الليلة، وقمت خلفك وأمامك، فتكون ظروفا، وتقول: اليوم طيب، والليلة باردة.... فتكون أسماء مرفوعة، فيقال: ما جرى هذا المجرى من الظروف متمكن، فليس يراد به أنه متمكن بمعنى متصرف أنه معرب، إنما يراد به أنه يدخله الرفع، وكل ظرف لا يدخله الرفع فهو غير متمكن، وإن كان معربا نحو: قبل، وبعد، وعند.... فهذه غير متمكنة من الظروف، وإن كانت معربة بدخول الجر والنصب عليها"[1].

الجمود

يستعمل النحويون لفظا ثالثا حين حديثهم عن هذه الظاهرة، وهو لفظ الجمود، لكنه، وإن كان في المعنى لا يختلف عن أخويه، أقل ورودا منهما، فمن ذلك قول سيبويه عن "أن" الناصبة للمضارع وأخواتها سوى "إذن": ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه، فكرهوا الفصل لذلك، لأنه حرف جامد"[2] وشبيه بقوله قول ابن مالك: " والمراد بالجمود المحض ملازمة وجه واحد من الاستعمال"[3].

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٦٦ ولم أعثر على النص المعزو إلى سيبويه في كتابه بلفظه، لكني وجدت بمعناه في ١/ ٢٢٧ وقد ذكرته بنصه في المتن آنفا.

(٢) الكتاب ٣/ ١٣ ويقول قبل ذلك: " ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى "إذن"..".

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩ لم يضف أبو حيان حول هذا المفهوم شيئا في التذييل والتكميل ٨/ ٧٨ وما بعدها ومثله ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٤/ ٢٠٢٦ وشبيه بهذين النصين في الأصول ١/ ٢١٣ و٢٢٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٣

هذه هي الألفاظ الاصطلاحية التي جرى النحويون عليها حين الحديث عن مفردات ظاهرة الجمود. ولهم في ذلك عبارات أخر، يغلب ظهورها في الجمود الجزئي كقول سيبويه: "وإذا لحقت الميم لم تصف الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك: يا هناه"[1] ومثله قوله: "ومن هذا النحو أسماء اختُص بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء نحو: يا نومان، ويا هناه، ويا فُل"[2].

الأصل في الجمود

استقر في العربية ونحوها أنّ الأصل في البناء الحروف، وكذا الحال في الظاهرة التي تدور رحا البحث حولها، فالحرف أصل في الجمود، وما فيه أحيانا من تصرف، فهو خروج عن أصله، وأما الأفعال والأسماء فهي حين تجمد تشبهه، وتدنو منه، وهذا شيء نص عليه النحويون، ولعله يكفي القارئ أن أورد له موجزا شيئا من نصوصهم.

يحدثنا سيبويه عن أفعل التعجب قائلا: "وبناؤه أبدا من "فعَل وفعِل وفعُل وأفعل". هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثالا واحدا يجري عليه، فشبّه هذا بما ليس من الفعل نحو: لات، ما"[3].

من حديث رائد التدوين في نحو العربية يتراءى لنا أنّ الحرف أصل الجمود، ألا ترى كيف جعل سيبويه صيغة التعجب مشبها، والحرف مشبها به، في قضية لزوم طريقة واحدة من الاستعمال؟

يقول ابن عصفور: "وأما "ليس" فإنها لم تتصرف، لتمكن شبه الحرف فيها حتى قال بعض النحويين: إنها حرف.."[4].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٩٦

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٨ وانظر ٣/ ١١٩ حيث يقول: "و"إذا" هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال" ومثل ذا قول السيرافي عن فعل الأمر ١/ ٨٦: "لأن فعل الأمر لا يوصف به كما يوصف بالفعل الماضي..".

(٣) الكتاب ١/ ٧٣

(٤) شرح الجمل ١/ ٣٨٣ وانظر ١/ ٣٧٨ حيث قال: "فمذهب الفارسي ومن أخذ بمذهبه أنها حرف. واستدل على ذلك بأنها لا مصدر لها ولا تتصرف".

ومثل ما سلف من ربط بين الحرف والجمود قول ابن مالك في حديثه عن "مع":"

وكان حقه أن يبنى، لشبهه بالحروف في الجمود المحض"[1].

وشبيه بهذين قول الرضي:" وإذا شابه الفعلُ الحرفَ بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف، أُعطي حكم الحرف في عدم التصرف، كما في "عسى" وفعل التعجب"[2].

ولعلي بهذا الإيراد وشواهده أكون قد عضّدت ما ملت إليه من كون الحرف هو الأصل في الجمود، وهو أمر يكشفه حال الحرف عموما في العربية، فثمة جمود صرفي جلي، وهناك أيضا جمود نحوي يظهر في علاقة الحرف . إذا كان عاملا . بمعمولاته، وذا الشيء الذي أسعى جاهدا في هذا البحث لإيضاح صورته . إن شاء ربي . وتقديم معالمه.

* * *

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩ ومثله قوله عن "لدن" ٢/ ٢٣٨:" وبُنيت "لدن" في أكثر اللغات، لشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد..".

(٢) شرح الكافية ت الحفظي ١/ ١٠١ ومثله قوله في ت المصري ١/ ١٧٤ عن ضمير الفصل:" وهذا هو معنى الحرف، أعني إفادة المعنى في غيره، صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية، فلزم صيغة معينة، أي صيغة الضمير المرفوع، وإن تغير ما بعده عن الرفع إلى النصب كما ذكرنا، لأن الحروف عديمة التصرف" وقوله عن "عسى" في ت المصري ٢/ ١٠٦٧:" وإنما لم يُتصرف في "عسى" بل لم يأت منه إلا الماضي، لتضمنه معنى الحرف، أي إنشاء الطمع والرجاء.." ويقول عن "حاشا وخلا وعدا" في ت المصري ٢/ ١١٣٧:" بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف".

الفصل الأول

الجمود في الفعل

الفعل جنسُه الأب الأكبر للعامل النحوي في العربية. ومع هذه المنزلة التي جعلتها أبا. كما أن في أبواب النحو أمهات. وصيّرته أكثر تصرفا وأليق بتقلّب الأحوال من غيره، إلا أنّه لم يخل من عوارض عدم التصرف. فلحقه الجمود في بعض حالاته. وأضحى الأب قاصرا كالأبناء. حين دخله الجمود. وناله شيء من نوعيه، فكان فيه جمود صرفي ونحوي.

ولمّا كان الفعل جنسا تحته ثلاثة أنواع: مضارع، وماض، وأمر. لم يكن بدّ من إيضاح الجمود في هذه الأنواع كلها. وتسهيلا للأمر آثرت أن أعرضه في نقطتين، الأولى تتعلق بالجمود الصرفي. والثانية تتعلق بالجمود النحوي. فما أوجه الجمود الصرفي في الفعل؟

الجمود الصرفي في الفعل

إن كنت قدّمت آنفا أن الفعل جنسا هو أبو العامل في العربية. فإني أقول مثل ذلك في الحديث عن الفعل المضارع. فهو. بحق. أبو الأفعال، إذ هو أغزرها تصرفا. وأكثرها تلونا. وليس في العربية فعل مضارع جامد جمودا صرفيا. هذا ما بدا لي من خلال الدرس. ونمته إليّ مطالعتي حين الفحص. فالمضارع خلو من الجمود الذي كان أكثر وجوده ووقوعه في صيغتي الماضي والأمر[1]. فهما الفعلان اللذان تفرّدا بالجمود الصرفي. وإن كان الأول منهما أفرادُ الجامد فيه أغزر وأوفر.

وقبل إيراد شواهد جمود صيغتي الماضي والأمر أحبّ أن أعرض ذلك في فقرتين، أولاهما تتعلق بالجمود الصرفي المطلق. وثانيتهما تدور حول الجمود الجزئي. وإليك. أيها القارئ. هاتين الصورتين.

---

(١) ربما يرد في بال بعض القراء "ليس ولا يكون" في الاستثناء. لكن هذا ليس جمودا صرفيا بل هو جمود نحوي استعمالي.

الجمود الصرفي المطلق للفعل

إن الجمود المطلق له جانبان، الأول يمس جنس الفعل، فمن جموده أنه لا يُصغر. جاء ذلك في قول سيبويه: "وسألت الخليل عن قول العرب: ما أُميلحه. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأن الفعل لا يُحقر. وإنما تحقر الأسماء، لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف"[1].

في قول الخليل وإجابته وجهان لجمود الفعل، أولهما عدم تصغيره، وثانيهما عدم وصفه، وذا جمود مطلق يدخل فيه كل فعل، وليس خاصا بفعل دون فعل.

والجانب الآخر يخص بعض أفراد الفعل، ففي العربية أفعال لا تستعمل إلا بصورة واحدة، إذ لم يجر على ألسنة العرب من مادتها شيء آخر، وهي مشهورة، لكن إيراد بعض النصوص فيها يتطلبه البحث، فمن ذلك قول ابن بابشاذ: "ومنها نوع ثامن، لا يتصرف بمستقل ولا أمر ولا نهي ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا فعل ما لم يسم فاعله، وذلك ستة أفعال، وهي: نعم، وبئس، وحبّذا، وعسى، وليس، وفعل التعجب"[2].

ولست أميل إلى رأي ابن بابشاذ في قَرْنه فعل التعجب و"حبذا" بـ"نعم وبئس" فالأولان الجمود فيهما استعمالي نحوي تركيبي، وأما الأفعال الأخر فهي جامدة جمودا صرفيا، وهو مدار الكلمة هنا.

وهذه الأفعال التي ساقها ابن بابشاذ كلها من صيغة الماضي، ولا أدري ما الذي منعه من سياق ما ورد في العربية من أفعال الأمر الجامدة؟ وهما فعلان وردا في الحديث عن "ظن" وأخواتها، إنهما "هَبْ وتعلّم" اللذان قال فيهما ابن مالك: "و"هَبْ" غير متصرف" وقال: "ومن أخوات "علم" ذات المفعولين "تعلّم" بمعنى "اعلم". ولم يستعمل لها ماض ولا مضارع"[3].

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٨

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٧٧

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٧٦ و٧٨ و٧٩ والمساعد ١/ ٣٥٩ و٣٦١

وثمة أفعال أخرى في العربية لا يستعمل منها إلا الماضي، لكنها في ظني لم تشتهر كسابقتها، وهي أفعال المقاربة، فإن أغلبها كذلك، يقول ابن مالك: "ويُلازمهن لفظ المضي إلا كاد وأوشك"[1].

يظهر من خلال العرض السابق أن الماضي كان أكثر الأفعال جمودا، فهل هو أصل أقسام الفعل؟

يُجيب عن هذا السؤال ابن الخباز قائلا: "واختلف النحويون في الأصل من الأقسام الثلاثة، فقال قوم: الماضي هو الأصل، لأنه يكون مجردا من الزيادة ثم تلحقه زيادات المضارعة، والأصل عدم الزيادة، وقال قوم: الأصل فعل الحال، لأنه موجود، والماضي والمستقبل معدومان، ولا شبهة في أن الموجود أقوى من المعدوم، وقال قوم: المستقبل هو الأصل، لأن العِدات به تكون، وهو يصير إلى الحال ثم إلى الماضي"[2].

رمى ابن الخباز هذا الخلاف بين النحويين على صفحات كتابه وتركه، والذي أظنه أنّ طرح مثل هذا السؤال غير متوافق مع مذهب البصريين الذين يرون أن المصدر هو الأصل الذي تُؤخذ منه الأفعال، إلا إن كان للأصل مفهوم آخر غير ما تبادر إلى ذهني[3].

الجمود الجزئي في الفعل

تلك كانت الصورة الأولى للجمود الصرفي في الفعل، وأما الصورة الثانية فتدور حول الجمود الجزئي، الذي يكون فيه الفعل جامدا ومتصرفا معا، أو فيه جمود وتصرف.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٨٩ وانظر د ٣٩ و٤٠٠ والمساعد ١/ ٢٩٤ يقول: "فالأربعة عشر فعلا لا يستعمل منها إلا الماضي، وأما "كاد وأوشك" فلا يلزمان الماضي" ولعل القارئ يعجب حين يسمع ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ١٧٧ يقول: "وهذه الأفعال كلها متصرفة إلا "عسى" فإنها غير متصرفة" ودراسة هذا الخلاف ستأتي، إن شاء الله، في خلاف النحويين حول أفراد الجمود من الفصل الثالث.

(٢) توجيه اللمع ١٠٠

(٣) يُمكن طرح هذا السؤال على الكوفيين ومن يختار مذهبهم في أن الفعل هو أصل المصدر والمشتقات، فإن مواجهتهم به مقبولة، لأنهم يقولون: الفعل أصل المشتقات، فيقال لهم: أي الأفعال أصل المشتقات؟

ومنه شواهد قول ابن مالك في "كاد": "إذ لا يُستعمل لها اسم فاعل. واسم فاعل "كان" مستعمل. ولا يستعمل منها أمر. والأمر من "كان" مستعمل" وشبيه بهذا الفعل "أوشك" أيضا. فله مثل حال المذكور[1].

فهذان الفعلان صرفيا فيهما جمود وتصرف، فجمودهما في عدم استعمال الأمر واسم الفاعل، وتصرفهما في استعمال مضارعيهما.

ومن أمثلته أيضا قوله في ملازمات النفي من أخوات "كان": "إلا أن الأمر لا يتأتى صوغه من ملازمات النفي"[2].

الجمود النحوي في الفعل

في الفعل جمودان، جمود صرفي تقدّم الحديث عنه، وجمود نحوي حان وقت الكلام عليه، ولهذا الجمود صور وأوجه، تكشف شيئا من جمود الفعل، فما أوجه هذا الجمود؟

إنّ للجمود النحوي في الفعل صورتين، الأولى تدور حول جمودٍ جرّه على الفعل جموده الصرفي، والثانية تتناول جمود الفعل بعيدا عن جموده الصرفي، فليس كل جمود نحوي في الفعل مردّه إلى الجمود الصرفي فيه.

الترابط بين الجمود النحوي في الفعل وجموده الصرفي

ثمة ظاهرة واضحة، هي الترابط بين الجمود الصرفي والنحوي، ويُنبي عن ذلك بعض أفراد هذه الظاهرة، ومن تلك الأفراد ما يلي:

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٣٩ وقوله في ص٣٩٥: "إلا "كاد وأوشك" فإن المضارع منهما مستعمل" وكذا ٤٠٠ . ٤٠١ والمساعد ١/ ٣٠٣. ٣٠٤

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٤٣ والمساعد ١/ ص٢٥ ويقول الرضي في شرح الكافية ت المصري ٢/ ١٠٦١: "وجميع هذه الأفعال متصرفة إلا "ليس ودام" ولتصاريفها ما لها، ولا يستعمل لـ"ما زال" وأخواتها مصدر، ولا اسم فاعل إلا نامين...".

العمل النحوي

يجرّ الجمود الصرفي معه على الفعل جمودا نحويا، يظهر شيء منه في عمل هذا الفعل، فتجده أحيانا لا يعمل في شيء من الأسماء إلا المنكور. يقول السيرافي في حديثه عن "أفعل التعجب": "اعلم أن "أفعل" لا يعمل في شيء من الأسماء إلا في المنكور على جهة التمييز"(١).

ومثل ما تقدّم أن فعلي التعجب وأفعل التفضيل لا يُؤتى لها بمفعول مطلق. قال الرضي: " ولا يُؤتى لفعلي التعجب، ولا لأفعل التفضيل بمفعول مطلق، خلافا لمن أجاز ذلك، لأنها لجمودها صارت كـ:نعم وبئس، مما لا مصدر له"(٢).

ومثلهما أنّ "ليس" تختص بكثرة مجئ اسمها نكرة. قال الرضي: "واعلم أن "ليس" تختص بكثرة مجئ اسمها نكرة، لما فيها من النفي"(٣).

ويُلحق بما تقدّم حال "نعم وبئس" مع الضمير المبهم فيهما، إذ هو كما يقول الرضي: " على الأظهر الأغلب لا يُثنى ولا يُجمع، ولا يؤنث، اتفاقا بين أهل المصرين"(٤).

التركيب الاستعمالي

يحمل الجمود الصرفي معه إلى الفعل تقييدا في استعمالاته. فمن ذلك أن الفعل الجامد لا يُبنى للمفعول. يقول ابن عصفور: " وأما الأفعال التي لا تتصرف فلم يجز بناؤها للمفعول، لأن في ذلك ضربا من التصرف، والعرب قد امتنعت من تصرفها، فلم يجز لذلك بناؤها لها"(٥).

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ٤٧٨

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ٢/ ١٠٩٩

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ٢/ ١٠٦١

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ٢/ ١١١٦

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٥

ويُضارع هذا أن الفعل الجامد لا يتعجب منه، قال ابن عصفور أيضا: "فإن كان غير متصرف لم يجز التعجب منه نحو: نعم، وبئس، وعسى، وأمثالها"[1].

وكل ما تقدم يكشف مدى الارتباط بين الجمود الصرفي والجمود النحوي في الفعل، وبقي الآن الحديث عن الجمود النحوي الذي لم يكن الجمود الصرفي سببا فيه، وهو الجانب الثاني، وهو أيضا الجانب الذي يكشف بوضوح جمود الفعل إذا قيس بالاسم.

الجمود النحوي في الفعل المتصرف

لم يكن الجمود النحوي مقصورا على الفعل الجامد، ففي جنس الفعل جمود نحوي، به يُفارق الاسم، ويظهر الجمود في مجموعة من القضايا منها:

الفعل لا يضاف إليه

من ظواهر الجمود النحوي في الفعل أنه لا يقع مضافا إليه، ألمح إلى هذا المعنى السيرافي قائلا: "إن الجر إنما يكون بأدوات يستحيل دخولها على الأفعال، وهي حروف الجر، وبالإضافة المحضة، وليس لدخول ذلك على الأفعال معنى يُعقل، ألا ترى أنك لو قلت: هذا غلامُ يضرب، ... فسد الكلام"[2].

لا يكون الفعل إلا نكرة

مما يفارق جنس الفعل فيه الاسم أنه لا يكون إلا نكرة، قال السيرافي: "إن الفعل لا يكون إلا نكرة، ولا يكون شيء منه أخص من شيء"[3].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٠ د

(٢) شرح كتاب سيبويه ١/ ٤٢ ثمة أشياء تضاف إلى الجمل الفعلية نحو: إذا، وحيث، لكن هذا لا يؤثر على قول السيرافي، لأن حديثه عن الإضافة إلى الفعل، وهذان (إذا، وحيث) يضافان إلى الجمل الفعلية.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١/ ٤٢ لكن إذا نُظر إلى أن الفعل جملة فلا فرق حينئذ بين الجملة الفعلية والاسمية، لأن كلتا الجملتين نكرة، إذ هم يقولون: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، والحال، كما تقرر، نكرة.

اختلاف أنواع الفعل من حيث الجمود النحوي

وإذا كان هذا نموذجا لجمود جنس الفعل نحويا، فإن بين أنواع الفعل اختلافا في هذا الجمود، فليس جمود الماضي في الاستعمال كجمود الأمر. فالأول أقرب إلى الفعل المضارع. قال سيبويه: " والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل معناه "فعل". ولم يسكنوا آخر "فعل"؛ لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضربنا، فتصف بها النكرة... وتقول: إن فعل فعلت، فيكون في معنى: إن يفعل أفعل "[1].

وإذا كان الماضي أقل من المضارع فإن الأمر أقلهما فأكثرهما جمودا. قال سيبويه: " والوقف قولهم: اضرب، في الأمر لم يحركوها، لأنها لا يُوصف بها، ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعد "كم وإذ" من المتمكنة "[2].

يتضح من خلال هذين النصين المنقولين عن كتاب النحو الأساسي أنّ ثمة اختلافا بين الأفعال في مواقعها النحوية، وهذا يكشف شيئا من جمود الفعل النحوي، وبها وبما تقدّم يظهر مفهوم الجمود النحوي في استعمال الفعل.

الجمود في الحرف

في تمهيد البحث تبيّن أنّ الأصل في الجمود الحرف، سواء كان الجمود صرفيا أم نحويا، وإذا كان يقال: إن الأصل في الحروف البناء، فإنني أقول هنا - وربما قاله أئمة النحو قبلي -: إن الأصل في الحرف الجمود الصرفي؛ إذ لا يُشتق منه، ولم يُشتق هو من شيء قائم قبله، ولا يضر هذا قولَ ابن جني: " وأيضا فإن كثيرا من الأفعال مشتق من الحروف نحو: قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي، أي: قلت لي: لولا، وسألتك حاجة فلا ليت لي أي: قلت لي: لا، واشتقوا أيضا المصدر - وهو اسم - من الحرف فقالوا اللالاة واللولاة وإنْ كان

---

(١) الكتاب ١/ ١٦ وانظر شرح كتاب سيبويه ١/ ٧٨ و٧٩ و٨٧

(٢) الكتاب ١/ ١٧ وانظر شرح كتاب سيبويه ١/ ٨٥، ٨٦

الحرف متأخرا في الرتبة عن الأصلين قبله الاسمِ والفعلِ. وكذلك قالوا: سوّفتُ الرجلَ أي قلت له: سوف. وهذا فعل – كما ترى – مأخوذ من الحرف ومن أبيات الكتاب[1]:

لو ساوفتنا بِسوفٍ من تَحِيّتِها سوفَ العَيُوفِ لَراحَ الركبُ قد قَنِعَ[2].

فإنّ ابن جني نفسه يعد الحرف جامدا، إذ قال: "الحروف يُشتق منها، ولا تُشتق هي أبدا". وذلك أنها لَمّا جمدت فلم تتصرف.."[3]، لكنه جعل الجمود مقصورا على كون الشيء لم يُشتق. وقد تقدم أن مصطلح الجمود استخدم مع ما لم يُشتق. ومع ما لم يُشتق منه شيء. وعلى كل حال فإنّ الاشتقاق من الحرف خلاف الأصل.

وإذا كان الجمود الصرفي في الحرف ليس بشيء يُعاد فيه الكلام. فإنّ البحث يتجه إلى تلمس أهم مظاهر جموده النحوي. التي منها:

لا يعمل الحرف إلا مختصا

لم يذكر الاختصاص صراحة في عامل من العوامل في العربية حاشا الحرف. يقول سيبويه: "وأما بنو تميم فيُجرونها مجرى "أما وهل" أي لا يعملونها في شيء. وهو القياس، لأنه ليس بفعل. وليس "ما" كـ:ليس"[4].

قول سيبويه يُعلّق عليه السيرافي قائلا: "واعلم أن "ما" حرف نفي يليه الاسم والفعل. وقد كان حكمه ألّا يعمل شيئا. وذلك أن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال. وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء. فإذا كان الحرف يدخل عليهما جميعا. فمن حكمه ألّا يعمل في واحد منهما"[5].

---

(١) البيت لابن مقبل. وهو في ديوانه ١/ ٨٣ والكتاب ٤/ ٢١٣ دون نسبة

(٢) الخصائص ٢/ ٣٤

(٣) الخصائص ٢/ ٣٧

(٤) الكتاب ١/ ٥٧

(٥) شرح كتاب سيبويه ١/ ٣٢٣ ويقول ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٨ معللا عمل "إن" وأخواتها: "وسبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة "كان" الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر. والاستغناء بهما. فاللزوم مخرج لما يدخل عليهما وعلى غيرهما كـ:ألا واما. الاستفتاحيتين".

وإذا كان هذا ما يراه النحويون في عمل الحرف، فذا جمود فيه حين العمل، وليس الاختصاص حينئذ إلا وجهاً من أوجه جمود الحرف نحويا، وسيأتي مزيد حديث - إن شاء الله - عن اختصاص العامل في الفصل الثاني، سواء كان فعلا أم حرفا أم اسما.

شروط عمل الحرف

الاختصاص شرط يُذكر للحرف كجنس، فإذا ما جاء الحديث عن عمل الحروف وجدت شروطا صريحة، وأخرى غير صريحة، ترد في تآليف النحاة، وكل تلك الشروط تُشير بجملتها إلى جمود الحرف، فليس في العربية عامل كالحرف في كثرة شروطه.

فمن شروطه الصريحة في العمل ما يُذكر في عمل "ما" الحجازية وأخواتها، يقول سيبويه في "ما": "فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدالله، أوما مسئ من أعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبدَ الله، على حد قولك: إن عبدَ الله أخوك.."[1] ومثل هذه الشروط جلية في تبيان جمود الحرف نحويا.

ومن الشروط غير الصريحة في عمل "إنّ" وبعض أخواتها عدم تقدم الخبر - وهو غير ظرف وجار ومجرور - على الاسم، وكذا عدم تخفيفها، وعدم دخول "ما" عليها[2]. فهذه أمور يذكرها النحويون في الحديث عن هذه الأحرف، لكنها لا تُساق شروطا لعمل هذه الأحرف كما سيقت شروط عمل "ما" الحجازية عند ابن مالك مثلا، فهناك شروط

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٥٩ ويقول ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣٦٨: "ألحق الحجازيون بـ"ليس" "ما" النافية، بشرط تأخير الخبر، وبقاء نفيه، وفقد "إن"، وعدم تقدم غير ظرف أوشبهه من معمول الخبر" وانظر أوضح المسالك ١/ ٢٨٤ و٢٨٧

(٢) يقول سيبويه ١/ ٥٩: "كما أنه لا يجوز: إنّ أخوك عبدَ الله، على حد قولك: إن عبدَ الله أخوك، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته فكما لم تتصرف "إن" كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه" وانظر شرح التسهيل ٢/ ١٠ حيث قال: "لكن يجب هنا تأخير الخبر، ما لم يكن ظرفا أوشبهه فيجوز توسيطه" لكنه لم يذكر هذا وغيره في صدر الباب على أنها شروط عمل ومثله في ذلك ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٣٢٦ وما بعدها.

يُنص عليها، وشروط تؤخذ من حديثهم، وكلا النوعين ظاهر الدلالة على جمود الحرف نحويا.

الجمود في الاسم العامل

في الاسم العامل ـ كالفعل ـ جمودان: جمود صرفي، وآخر نحوي، أما الأول فقد حان ـ إن شاء الله ـ وقت الحديث عنه، وأما الآخر فيعقبه ويتلوه.

الجمود الصرفي في الاسم

الأسماء التي تعمل في العربية كثيرة، وإخال تقسيمها معينا على تقديم صورة واضحة عنها، فهي ـ إن صحّ رأيي ـ ثلاثة أقسام:

الأول منها جامد جمودا صرفيا، ويشمل ذلك أسماء الشرط ـ أخوات "إنْ" ـ وأسماء الأفعال، عدا ما صيغ من الفعل الثلاثي التام على وزن "فَعالِ"، والمصدر، والمبتدأ لرفعه الخبر[1]، والأعداد حين تنصب التمييز.

والثاني مشتق غير جامد، وهو الوصف العامل: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة المحولة عنه، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل.

والثالث يكون مشتقا وجامدا، وهو المضاف[2]، ففي الإضافة اللفظية يكون المضاف مشتقا، وفي المعنوية يكون جامدا غالبا.

وعلى كلّ حال فالاسم العامل في العربية ـ وإن كان بعضه جامدا، والآخر مشتقا ـ فإن فيه كافة جمودا نحويا، وهذا هو مدار حديث الفقرة التالية.

الجمود النحوي في الاسم العامل

كل ما تقدم من أقسام للاسم العامل يدخلها الجمود النحوي، فلا فرق بين الجامد والمشتق في ذلك، ومن مظاهر هذا الجمود ما يلي:

---

(١) وجه الغرابة في عمل المبتدأ في الخبر أنه يكون جامدا يقول ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٥٠: "وأما الجامد الذي لا رائحة للفعل فيه فلا ينبغي أن يعمل".

(٢) جريا على القول بأنه هو الجار للمضاف إليه، والمسألة فيها خلاف مشهور.

شروط عمل هذه الأسماء

في العربية يعمل الاسم، وإن كان عمله خلاف الأصل[1]. ووجه مخالفة عمله للأصل تظهر من خلال ما يذكره النحويون من شروط عمله، فمِن ذا ما يُساق من شروط عمل المصدر، قال ابن مالك: "يعمل المصدر مُظهرا مكبّرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه"[2].

وشبيه بهذا أن أسماء الأفعال معمولها لا يتقدم، يقول سيبويه عن أسماء الأفعال: "واعلم أنه يقبح: زيدا عليك، وزيدا حذرك، لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أن تقول: زيدا، فتنصب بإضمارك الفعل، ثم تذكر "عليك" بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل"[3].

ومثل هذين اسم الفاعل جمودُه يظهر في ما اشترطه النحويون لعمله، يقول ابن عصفور: "واعلم أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أداة نفي أواستفهام أويقع خبرا لذي خبر"[4].

ويُضارع ما سلف ما يُشترط في بعض أدوات الشرط، يقول سيبويه: "ولا يكون الجزاء في "حيث ولا في إذ" حتى يُضم إلى كل واحد منهما "ما""[5].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٥ جاء فيه: "العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا، فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله".

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٠٦ وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٤ وشرح الرضي للكافية ت المصري ١/ ٧٠٦ و٧١٠ و٧١١ وأوضح المسالك ٣/ ٢٠١ وما بعدها وقال ابن هشام في شرح قطر الندى ٣٦٦: "وإنما يعمل بثمانية شروط".

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٢

(٤) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥٥ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٢ ومابعدها وشرح الرضي للكافية ت المصري ١/ ٧٢٤ ومابعدها

(٥) الكتاب ٣/ ٦٥

إنّ هذه الشروط وغيرها ـ مما يذكره النحويون في الأسماء العاملة ـ تكشف شيئا من جمود هذه العوامل، وهو جمود وقصرانٌ نحوي، تدلّ عليه مقارنة النحويين لهذه الأسماء بالفعل. وليس للجمود النحوي في هذا النوع من العوامل معنى إلا أن تكون أقل تصرفا من الفعل الذي هو أصل العمل في العربية.

امتناع تصغيرها مع عملها

مما يتجلّى فيه الجمود النحوي لبعض هذه الأسماء العاملة أنّها لا تصغر حين تكون عاملة، فتصغيرها مبطلٌ عملها، وذا شيء يُضَيّق ميدانَها في العمل، فتضحي في التصرف أقل من الفعل. جاء على لسان سيبويه: "واعلم أنك لا تُحقّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضويربٌ زيدا، وهو ضويرب زيدٍ، إذا أردت بـ"ضارب زيد" التنوين، وإن كان "ضارب زيدٍ" لما مضى فتصغيره جيد"[1].

ومثل اسم الفاعل المصدرُ في اشتراط عدم تصغيره حين عمله، يقول الرضي: "والتصغير يمنع المصدر من العمل"[2].

عدم نصب بعضها للمفعول

الوصف يُؤخذ من اللازم والمتعدي، ويجري في عمله وَفق ما أُخذ منه، ذاك حكم الوصف إلا أفعل التفضيل فإنّ له حالة من الجمود النحوي يُخالف فيها أشِقاءه في الوصفية، إذ يمتنع من نصب المفعول به، يحدثنا الرضي عن هذا قائلا: "وأمّا المفعول به فكلهم متفقون على أنه لا ينصبه، بل إن وُجِد بعده ما يُوهم ذلك، فـ"أفعل" دالٌّ على الفعل الناصب له"[3].

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٨٠ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٥ وشرح التسهيل ٣/ ٧٤ وشرح الرضي للكافية ت المصري ١/ ٧١٩

(٢) شرح الرضي للكافية ت المصري ١/ ٧١٩ وشرح قطر الندى ٢٦٧ وقال عنه: "ولا يختلف النحويون في ذلك".

(٣) شرح الرضي للكافية ت المصري ١/ ٧٨٧ وفي النحويين من خرج عن نقل الرضي انظر الارتشاف ٢٣٢٦

عدم وصف الاسم العامل

من مظاهر جمود الاسم العامل نحويا امتناعُ وصفه حين العمل. وعلة ذلك أن الوصف يُقصيه عن شبه الفعل، وهو ما عمل إلا بذلك الشبه. يقول ابن عصفور: " وإذا وصفت اسم الفاعل فلا يخلو أن تصفه قبل العمل أوبعده. فإن كانت الصفة بعد العمل عَمِل... نحو: هذا ضاربٌ زيدا عاقل. فإن كانت الصفة قبل المعمول لم يجز له أن يعمل "[1].

وبما تقدم يظهر شيء من جمود الاسم. نحويا كان ذا الجمود أم صرفيا. وقبل ذلك أُبرزت أوجه جمود الفعل والحرف صرفيا ونحويا.

* * *

(1) شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٤٥ وشرح التسهيل ٣ / ٧٤ وشرح الرضي للكافية ت المصري ١/ ٢١٩ جاء فيه: " والتصغير يمنع المصدر من العمل. كما يمنع اسم الفاعل والمفعول، لضعف معنى الفعل.... ومن ثمة يمنع الوصف ثلاثتها من العمل".

الفصل الثاني

عرض البحث في الفصل الأول صورة لجمود العامل، فعلا كان أوحرفا أواسما، وتبدّت تلك الصورة من خلال نماذج مختلفة،كلها في نهاية الأمر تومئ إلى اختلاف بين هذه العوامل في الجمود، وتفاوت فيه، وحين يُذكر جمود العامل يخطر على البال معه جمود المعمول، وهذا أوان الحديث عنه. إن شاء ربي..

الجمود في حركة المعمول

جرى الحديث في الفصل الأول وفق أنواع العامل، وفي هذا الفصل سيجري الحديث عن جمود المعمول على خطى الكلام هناك، ولما كان العامل فعلا وحرفا واسما، فإنّ دراسة جمود المعمول ستُصاغ من خلال هذه المسارب الثلاثة.

جمود حركة المعمول مع الفعل

تقدّم أنّ الفعل أب لأنواع العامل من حيث التصرف في نفسه، وهو كذلك مع معمولاته، فالفعل - على ما فيه من جمود أحيانا - هو الأكثر تصرفا في حركة معمولاته داخل التركيب اللغوي، يشهد لذا أن الأصل في العمل الفعل، ويشهد له معنى قول ابن برهان: " فأما الأفعال فكلها عاملة"[1] وذا وجه فرق بين الفعل وغيره من العوامل، يجعل من الفعل عاملا متفردا، لكن الفعل الذي يراد الحديث عنه هنا نوعان: أولهما الجامد، وثانيهما المتصرف، فكيف كانت حركة المعمول فيهما؟

حركة المعمول مع الفعل الجامد

حين يكون الفعل جامدا في نفسه تغمر ظلال جموده معمولاته، ألمح إلى ذلك النحويون كقول ابن عصفور: " بأنّ الفعل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله"[2] ويتضح أثر جمود الفعل على حركة معمولاته من خلال المظاهر التالية.

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ٣٤٨ ربما يعترض معترض على قول ابن برهان بأن الفعل يُزاد، والزائد لا عمل له، ويعترض عليه أيضا بالفعل الذي يأتي توكيدا لفظيا لمثله، لكن قوله متجه بالنظر إلى الفعل جملة.

(٢) شرح الجمل ١/ ٣٨٨ وشرح المقدمة المحسبة ٣٨٥ فيه: " وهذه الأفعال التي لا تتصرف لا تعمل في ... لعدم تصرفها في نفسها، ... وكذلك لا يتقدم شيء من معمولاتها عليها، كل ذلك لأنها أفعال غير متصرفة".

خبر "ليس"

جرى خلاف بين النحويين في "ليس". فريق يراها حرفا، وآخر يراها فعلا. وعلى كلا القولين فهي عامل جامد صرفيا، فيميل المرء أول وهلة إلى أنّ تصرفها في معمولها ممنوع، جريا على أن العامل الذي لا يتصرف في نفسه. كما تقدم في نقل ابن عصفور. لا يتصرف في معمولاته، وإلى هذا أشار ابن برهان قائلا: "فأما تقديم خبر "ليس" عليها فلا يجوز، لأنها لا تتصرف"[1].

وفي هذا العامل نكتة، هي أنه جامد في صورته، ومع ذلك فهناك من يرى جواز تقديم خبره عليه[2]. يقول ابن عصفور: "والذي يُجيز التقديم احتج بالسماع، ولولا ذلك لم يجز تقديمه، والذي يدل على ذلك من السماع قوله. تعالى.: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾[3] ألا ترى أن "يوم يأتيهم" منصوب بخبر "ليس" الذي هو "مصروف" وقد تقدم عليه، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل"[4].

سلك ابن برهان وابن عصفور طريقين مختلفين، أولهما غلّب جانب القاعدة الكلية في الجامد، والآخر غلب جانب السماع الفرد، ومثل هذا. وبعيدا عمّا تأوّله صاحب الإنصاف في الآية الكريمة. يجرّ على القواعد الكلية أن تنقض بالسماع الفرد المختلف فيه أيضا.

---

(١) شرح المقدمة المحسبة د ٣٥ وتوجيه اللمع ١٣٩ جاء فيه: "والمتأخرون من البصريين والكوفيين يمنعون تقديم الخبر عليها، واحتجوا بأنها فعل غير متصرف، جرى مجرى الحرف" والمساعد ١/ ٢٦٢ وفيه أيّد المنع قائلا: "وهو الموافق للسماع" ولعله يقصد السماع الكثير الغالب.

(٢) الإنصاف ١/ ١٦٠ وجعل مؤلفه الجواز مذهب البصريين، ورجح المنع والمساعد ١/ ٢٦٢ فيه أن الجواز مذهب قدماء البصريين!

(٣) سورة هود ٨

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٨ انظر رد صاحب الإنصاف على الاستدلال بالاية ١/ ١٦٣

تقدم الحال على الفعل الجامد

لا يجوز أن تتقدم الحال على عاملها الجامد. وفي ذا يقول ابن مالك: "ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلا غير متصرف نحو: ما أكرمك مستنجدا"[1].

تقديم التمييز على عامله الجامد

إن وقع خلاف في تقديم التمييز على عامله المتصرف. فلم يدر خلاف بين النحويين في امتناع تقديم التمييز على عامله الجامد. يقول ابن هشام: "لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان ... أوفعلا جامدا نحو: ما أحسنه رجلا"[2].

تقدم خبر أفعال المقاربة عليها

تقدم في الفصل الأول أن أفعال المقاربة كلها لا يستعمل منها إلا لفظ الماضي حاشا كاد وأوشك[3] فهي أفعال بالجملة جامدة. بهذا وبغيره علل ابن مالك عدم تقدم أخبارها عليها قائلا: "والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا. فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل. وأيضا فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها، إذ لا ترد إلا بلفظ الماضي..."[4].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٣ وشرح السيرافي ٢/ ٧٨ وتوجيه اللمع ص٢٠٥-٢٠٦ وأوضح المسالك ٢/ ٣٢٨

(٢) أوضح المسالك ٢/ ٣٧١-٣٧٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٩٠ ذكر الفعل الجامد وقال: "لم يجر التقديم بإجماع" لكنه لم يضرب مثالا على الجامد وفي شرح السيرافي لم يتعرّض للفعل الجامد ٢/ ٧٨ ذُكر فيه عامل التمييز اسما وفعلا متصرفا.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٩ و٣٩٢ والمساعد ١/ ٢٩٤

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٢ وفي شرح الكافية للرضي ت المصري ٢/ ١٠٨٠: "ولكون أفعال المقاربة، أي: كاد، ومرادفاته، وأفعال الشروع أي: طفق، ومرادفاته فروعا لـ"كان" ومحمولة عليها، لم تقدم أخبارها عليها، كما كان يتقدم خبر "كان" عليها" ومثل أفعال المقاربة في امتناع تقدم الخبر أخوات "كان" المسبوقة بـ"ما" انظر شرح الرضي للكافية ت المصري ٢/ ١٠٤٨.

تقديم مفعولي "هب وتعلم" عليهما

ليس لمفعولي "هبْ وتعلمْ" من الحركة ما لغيرهما من أخوات "ظن". فلم يجز فيهما الإلغاء يوضح ذلك ابن مالك" وقد نبهت على أن "هب وتعلم" غير متصرفين. فإذا خص جواز الإلغاء بمتصرفاتها، علم أن "هب وتعلم" لا يلغيان، ولا يلغى ما يُلغى غالبا إلا متوسطا أو متأخرا"[1].

ولعل في سالف الذكر تبيانا لجمود المعمول مع الفعل الجامد، وبعده يأتي دور الحديث عن حركة المعمول مع الفعل المتصرف. إن شاء الله..

جمود حركة المعمول مع الفعل المتصرف

الفعل المتصرف نوعان، تام، وناقص، ولم أجد صورة لجمود حركة المعمول مع هذين النوعين إلا في بعض أفعال المقاربة، وهي "كاد وأوشك" مع أن فيهما جمودا صرفيا جزئيا، وأما البقية فليس ثمة جمود إلا وداعيه خارجي، ليس من الفعل نفسه، ولعل في هذا شهادة على أنّ الفعل المتصرف يُعطي معمولاته من الحرية ما لا يبذله غيره لها.

تقدم خبر "كاد وأوشك"

أفعال المقاربة جميعا لا يتقدم خبرها عليها، ومنها "كاد وأوشك". وذا شيء تقدمت الإشارة إليه[2].

توسط خبر "كان" وأخواتها المنفيات

تقدم في حاشية الصفحة السابقة أنّ ما كان من أخوات "كان" مسبوقا بـ"ما" لا يجوز تقدم الخبر عليه، والحديث هنا عن نوع آخر من الجمود، إنه عدم توسط الخبر، وذلك في "زال وبرح وفتئ وانفك" المسبوقة بـ"لم، ولن، ولا" يقول الرضي: "وأما غيرها.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٨٥ والمساعد ١/ ٣٦٤

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٤ وشرح الكافية للرضي ت المصري ٢/ ١٠٨٠

غير "ما" ـ فإذا انتفى بها الأفعال المذكورة، لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الأفعال اتفاقا"[1].

تقدم معمول الفعل المقترن بلام الابتداء أوالقسم

لا يجوز أن يتقدم معمول الفعل المتصرف إذا كان عامله مقرونا بأحد هذين الحرفي، وفي هذا يقول ابن مالك: " ومن العوامل التي لا يتقدم عليها الحال ولا غيرها .... والفعل المقرون بلام الابتداء أوالقسم نحو: لأصبر محتسبا، ولأقومن طائعا"[2]

جمود حركة المعمول مع الحرف العامل

الحرف العامل هو جملةً أضعف العوامل في العربية، فلم يعمل الحرف قط في معمول متقدم عليه، إلى ذلك أشار ابن عصفور قائلا: " واستدل بأنّ معمول الحرف لم يقدم على الحرف في موضع من المواضع"[3] ولتبيان هذه الحال تُذكر بعض المواضع التي امتنع فيها تقدم معمول الحرف عليه.

تقدم الحال

لا يجوز في الحال أن تتقدم على الحرف العامل فيها، قال ابن مالك: " ومن العوامل التي لا يتقدم الحال عليها الجامد المضمن معنى مشتق كـ:أما، وحرف التنبيه والتمني والترجي[4].

تقدم الحال على حرف التنبيه

خصصت حرف التنبيه بحديث . وإن كان ابن مالك أشار إليه في نصه السالف ـ لطرافة أمره أولا، ولأن ابن مالك لم يعتنِ بإيضاح ذلك. وممن عُني به ابن الخباز حيث وضّح أن قولك: هذا زيد قائما، يحتمل أن يكون العامل في الحال "ذا" وهو اسم الإشارة،

---

(١) شرح الكافية للرضي ت المصري ٢/ ١٠٤٩ وفيه أيضا: "ويجوز تقديمها عليها اتفاقا، لأنها ليست كـ"ما" في طلب التصدير".

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣ وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٠

(٣) شرح الجمل ١/ ٣٨٨

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤

وليس محل الحديث عنه هنا. وأن يكون "ها" التنبيه، وحينئذ يجوز لك أن تقدم الحال على اسم الإشارة فتقول: ها قائما ذا زيد. ولا يجوز لك تقديمها على "ها"[1]، لأنها على قول ابن مالك المتقدم عامل جامد مضمن معنى مشتق.

تقدم المستثنى على "إلا"

عزا ابن مالك إلى المبرد أن العامل في المستثنى هو "إلا"[2] ومال إلى هذا الرأي، وسعى في الاحتجاج له والتدليل عليه؛ لكن الذي يهمني هنا أنّ القول بعمل "إلا" في المستثنى يتوافق مع امتناع تقديمه عليها. فلم يقل أحد من النحويين بجواز تقديم المستثنى على "إلا". وأحسب لو كان العامل الفعل وحده لم يكن ثمّ مسوغ لمنع تقديم المستثنى؛ إذ هو كغيره من الفضلات.

ويُلحق بهذا حركة معمولي "إنّ" وأخواتها، إذ لا يجوز تقديمهما عليها مطلقا. وكذا لا يجوز تقديم الخبر على الاسم إلا إذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا[3]. ومثل "إن" وأخواتها "ما" وأخواتها[4]، ويلحق بهذين حروف الجر وحروف الجزم[5]. وكل ذلك يكشف جمود معمولات الحرف.

جمود حركة المعمول مع العامل الاسم

يعمل من الاسم الوصف المشبه للفعل والمصدر وأسماء الأفعال وأسماء الشرط والمبتدأ واسم الإشارة. ولمعمولاتها جميعا جمود في الحركة يُظهر جانبا منه . إن شاء الله . هذا المبحث.

---

(١) توجيه اللمع ٢٠٥ـ٢٠٦

(٢) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٧١ والذي في المقتضب ٤/ ٣٩٠ قوله: "كانت "إلا" بدلا من قولك: أعني زيدا، وأستثني فيمن جاءني زيدا. فكانت بدلا من الفعل" وهنا جدل طويل حول حقيقة مذهب المبرد فانظر حاشية الصفحة السالفة من المقتضب.

(٣) انظر توجيه اللمع ١٥١ وأوضح المسالك ١/ ٣٣٢

(٤) توجيه اللمع ١٤٦ وشرح التسهيل ١/ ٣٦٨ و٣٧٤ وأوضح المسالك ١/ ٢٧٩ و٢٨٢ و٢٨٤ و٢٩١

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤٧٩ جاء فيه: "إن ما بعد حرف الشرط لا يجوز أن يعمل فيما قبله، لأنك لا تقول: زيدا إن تأتِ بكرمك. على معنى: إن تأت زيدا يكرمك".

تقدم معمول الوصف المقترن بـ"أل"

لا يجوز تقديم معمول الوصف المقترن بـ"أل" عليه، يقول ابن مالك: "وكذا لو كان صلة لـ"أل" ... لم يجز أن يتقدم عليه ما يتعلق به من حال وغيره"[1].

تقدم معمول المضاف إليه على المضاف

لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف نحو: هذا غلامُ ضاربٍ زيدا. فلا يجوز أن يتقدم "زيدا" على "غلام".

ومثله عند السيرافي نحو: حين تأتي زيدا يكرمك. فلا يجوز أن تقدم "زيدا" على "حين"، لأن الأخير مضاف إلى الجملة الفعلية، قال أبو سعيد: "اعلم أن ما قبل المضاف لا يعمل فيه المضاف إليه"[2].

تقدم الحال على اسم الإشارة

في نحو: هذا محمد قائما. خلاف في ناصب الحال. وقد تقدم الحديث عن عمل حرف التنبيه، وهنا جاء دور الحديث عن عمل اسم الإشارة "ذا". فإن عددت العامل في الحال اسم الإشارة.لم يجز أن تقول: قائما هذا محمد[3].

تقدم معمول المصدر عليه

منصوب المصدر تجمد حركته، وليس في مقدوره أن يتقدم عليه. فلا يجوز أن يقال: هذا زيدا ضَرْبُك. يعلل السيرافي ذلك في قوله: "لأن المصدر مقدر بـ"أن" والفعل بعدها، وما بعد "أنْ" لا يعمل فيما قبلها"[4].

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣

(٢) شرح الكتاب ١/ ٤٧٩ والمقدمة المحسبة ٤٠٣ وما بعدها

(٣) انظر المقدمة المحسبة ٤٠٣ وتوجيه اللمع ٢٠٦ وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٣

(٤) شرح السيرافي ١/ ٤٤٦ وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٣ وشرح الكافية للرضي ت المصري ١/ ٧١١ فيه: "ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف. ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول".

تقدم التمييز على عامله الاسم

يجمد التمييز حين يكون عامله اسما. قال السيرافي: "ولم يجز المبرد: أما درهما فعندي عشرون، لأن "درهما" منصوب بـ"عشرين". ولا يعمل "عشرون" فيما قبلها"[1].

ومثل هذا تقدم معمول اسم الفعل عليه[2] وكل هذه المشاهد المتقدمة تشهد على جمود معمول الاسم، لكن بقي أمر أحسبه غريبا، إذ هو يُخالف القاعدة في العامل الجامد إذا كان اسما، وهو أنّ المبتدأ عامل في الخبر[3]، والغرابة هنا أن المبتدأ جامد، فكيف جاز تقدم الخبر عليه؟

الجمود في نوع المعمول

لم يكن أثر الجمود مقتصرا على حركة المعمول داخل التركيب اللغوي، فله آثار تظهر على نوع المعمول أيضا، وهذه المظاهر في نوع المعمول تُصاحب أنواع العامل كلها فعلا كان أوحرفا أواسما، وسيكون البدء - إن شاء الله - بالفعل.

الجمود في نوع المعمول مع الفعل

وجد البحث صورا - وإن كانت قليلة - لقصر العامل على معمول معين أومحدود، ولا فرق بين الفعل متصرفا أوجامدا، فكلاهما قد غشيه ذلك، وإن كان الأمر في الأول أندر من الثاني.

---

(١) شرح الكتاب ٢/ ٢٧٨ وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٠ فيه: "فإن كان عامل التمييز غير فعل أوفعلا غير متصرف لم يجز التقديم بإجماع".

(٢) سبق ذكره وانظر الكتاب ١/ ٢٠٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٥٣ وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٢ وشرح الكافية للرضي ت المصري ١/ ٢٩٧ وفيه: "لأن الأغلب فيها إما مصادر. ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها، وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل. وإما ظرف أوجار ومجرور. وهما ضعفيان قبل النقل أيضا... وجوز الكوفيون ذلك ...".

(٣) الإنصاف ١/ ٤٤ ومما يستغرب تركيب "حبذا خالد" إذا أُخِذ بالرأي الذاهب إلى أن "حبذا" برمته اسم، إذ يجوز فيه أن يكون مبتدأ والمخصوص خبره، ويجوز أن يكون خبرا والمخصوص هو المبتدأ، فإذا كان "حبذا" هو المبتدأ كان واجب التقديم كما هو الأصل، لكن الغرابة تكمن حين يكون هو الخبر والمخصوص هو المبتدأ، فكيف لزم تأخر العامل وتقدم المعمول؟ انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١١ وأوضح المسالك ٣/ ٢٨.

"أجمعُ" ومعموله

هذا الفعل يظهر جموده في معمولاته، إذ لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما. إلى هذا أومأ ابن مالك قائلا: " فلا يجوز أن يُجعل ﴿شركاءكم﴾[1] معطوفا، لأن "أجمع" لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما"[2].

والجمود في نحو هذا الفعل المتصرف خلاف الأصل، فهو في جموده شاذ.

خبر المقاربة

أفعال المقاربة أكثرها من حيث التصريف جامد . كما تقدمت الإشارة . وهي جميعا لا يكون خبرها إلا فعلا مضارعا، وفي المضارع الواقع خبرا جمود آخر، إذ يجب تجرده من "أنْ" مع: طفق، وطبق، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبّ، وهلهل، ويلزم اتصاله بها مع: حرى، واخلولق، وأولى[3].

فاعل "نعم وبئس"

هما فعلان جامدان، يظهر جمودهما على معمولهما . وكذا الأفعال التي تُستعمل استعمالهما . إذ " لا يكون فاعلهما إلا فيه الألف واللام... أومأ أضيف إلى ما فيه الألف واللام...أومضمرا على شريطة التفسير...أومضافا إلى نكرة، وذلك قليل جدا، وبابه الشعر"[4].

وإذا كان الجمود هنا جرّه على المعمول العامل، ففي العربية حالة انعكست فيها الحال، فأضحى المعمول يُحدد نوع العامل، وذلكم في المفعول فيه، إذ لا ينتصب المفعول فيه المشتق من المصدر إلا بذلك المصدر أوما تفرّع عنه[5].

الجمود في نوع المعمول مع الحرف

وإذا كانت تلك الظواهر أشارت . ولو بإيجاز . إلى الجمود في نوع معمول الفعل، فللحرف في هذا السبيل القدر الأكبر، لأنه . كما تقدم . الأصل في الجمود، وعمله موثق دوما باختصاصه بمعموله، فمن ذلك:

---

(١) سورة يونس ٧١

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٦١

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٨٩ والمساعد ١/ ٢٩٤

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٠ وشرح التسهيل ٣/ ٨ وأوضح المسالك ٣/ ٢٧١ و٢٨١

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٢٦ وكتاب سيبويه ١/ ٤١٤ وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٧

معمول "لا" المشبهة "ليس"

يحكي بعض النحويين أنّ "لا" لا تعمل إلا في نكرة، فلا يجوز عملها في معرفة. وذلك جمود في نوع المعمول[1].

معمول "لات" المشبهة بـ"ليس"

لا يُجاوز بـ"لات" الحين، وذا جمود في معموليها معا[2].

معمول "لا" النافية للجنس

لا يكون اسم "لا" إلا نكرة، فذا عامل اقتصر في عمله على النكرة، واقتصاره عليه جمود في عمله[3].

معمول بعض حروف الجر

حروف الجر مختصة بالاسم. وكذا حال الحرف العامل. لكن فيها أيضا جمودا آخر. فبعض حروف الجر توغل في جمود معمولها، فمن ذاك "ربّ" التي لا تجر إلا النكرة[4]. ومن ذلك التاء التي لا تجر إلا لفظ الجلالة ورَبّ مضافا للكعبة أولياء المتكلم[5] ومثل ذين "مذ ومنذ" المختصين بجر الزمان[6].

بما تقدم تظهر صورة جمود الحرف في نوع معموله، وإذا كان هذا هو الأصل، فمن الطريف أن يقع المرء على حرف له تصرف في معموله، فيعمل مذكورا ومحذوفا، وذاك هو حرف الجر "رُبّ"[7] والعمل محذوفا ومذكورا نوع تصرف، لكنه تصرف في عامل، المنتظر منه عدم ذلك.

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٩٦ وشرح التسهيل ١/ ٣٧٤ فيه: "وتُلحق بها... و"لا" كثيرا، ورفعها معرفة نادر" وجعل في ١/ ٣٧٧ هذا النادر شاذا وفي أوضح المسالك ١/ ٢٨٤ عدّ ذلك شرطا.

(٢) الكتاب ١/ ٥٨ وشرح التسهيل ١/ ٣٧٧ وسَّع الأمر قليلا فقال: "ولم تستعمل "لات" إلا في الحين أومرادفه" وأوضح المسالك ١/ ٢٨٧

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٢٧٤ شرح التسهيل ٢/ ٥٣ وأوضح المسالك ٢/ ٣

(٤) انظر الكتاب ١/ ٤٢٧ وفيه: "فـ"رب" لا يقع بعدها إلا النكرة. فذلك يدلك على أن "غابطنا" و"مثلك" نكرة" و٢/ ٢٧٤ وأوضح المسالك ٣/ ١٩

(٥) انظر الكتاب ١/ ٥٩ يقول سيبويه: "كما أن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في "الله"" و٣/ ٤٩٦ وأوضح المسالك ٣/ ٢١

(٦) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٦ وأوضح المسالك ٣/ ١٩

(٧) انظر الكتاب ١/ ١٠٦ و٢/ ١٦٣ وشرح التسهيل ٣/ ١٨٦ وأوضح المسالك ٣/ ٧٣

الجمود في نوع المعمول مع الاسم

الاسم في الجملة من العوامل التي ترفع وتنصب وتجر وتجزم. فالرفع والنصب من عمله في الوصف والمصدر، والجر في المضاف، والجزم في أسماء الشرط، ومع تنوع عمله إلا أن بعض عوامل الاسم يصيبه الجمود في معمولاته، ومن ذلك ما يلي:

فاعل التفضيل

لا يرفع "أفعل" التفضيل ظاهرا إلا على لغة ضعيفة، واقتصاره في المشهور على رفع الضمير دون الظاهر وجه جمود في معموله[1].

منصوب التفضيل

لا ينصب أفعل التفضيل إلا التمييز النكرة، وقصوره عن نصب غيره جمود في معموله[2].

مجرور "كم"

مجرور "كم" لا يكون إلا اسما لازم التنكير، فهي مضاف، ومعمولها مضاف إليه، ولزومه تنكيره جمود فيه[3].

الأسماء المضافة الملازمة للإضافة

في العربية ألفاظ ملازمة للإضافة، ومنها أسماء تلازمها الإضافة إلى أشياء محددة، فإذا كان المضاف يعمل في المضاف إليه، فثمّ جمود في المعمول، وإليك هذه الأمثلة.

---

(١) انظر المقدمة المحسبة ٣٩٧ وشرح التسهيل ٣/ ٦٥ وشرح الكافية للرضي ت المصري ١/ ٧٨٧

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٠٣ وشرح السيرافي ٢/ ٦٦ والمقدمة المحسبة ٣٨٧ وشرح التسهيل ٣/ ٦٥ و٦٨ وفيها: "ولا ينصب أفعل التفضيل مفعولا به، بل يُعدى إليه باللام إن كان متعديا إلى واحد كقولك: زيد أوعى للعلم، وأبذل للمعروف...".

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ت المصري ١/ ٢٣٢ وفيه: "ويخرج كل اسم لازم التنكير، كالمجرور بـ"كم"، واسم "لا" التبرئة، وخبرها، والحال، والتمييز المنصوب...".

إضافة "وحد"

تلزم إضافته، ولا يضاف إلا إلى ضمير، فمعموله. وهو المضاف إليه. لا يكون إلا ضميرا، وذا جمود في المعمول[1].

إضافة "كلا وكلتا"

لفظان ملازمان للإضافة، ويُشترط فيما تُضافان إليه أن يكون معرفة مثناة، فحالهما في جمود المعمول كحال الذي قبلهما[2].

معمول "إذا"

لا تُضاف "إذا" عند البصريين إلا إلى جملة فعلية، فهو اسم يعمل في الجمل الفعلية عندهم دون غيرها، فعمله فيه قصور، وهذا هو الجمود النحوي[3].

وثمة أمور أخر في الأسماء الملازمة للإضافة، لكنّ فيما ذُكر. إن شاء الله. دلالة على الباقي.

الجمود في الإعراب الذي يأخذه المعمول

في المبحثين الأول والثاني كان الحديث عن جمود، له علاقة وطيدة بالعامل، وفي هذا المبحث ينصب الكلام على صورة أخرى من الجمود، إنها جمود الاسم في الإعراب الذي يأخذه، وهو إعراب لا علاقة له بالعامل، فمهما كان العامل سيكون للمعمول إعراب واحد، لا يُفارقه.

وبعد النظر في المادة ظهر للباحث أنّ هذا النوع من الأسماء يكثر في المنصوبات، فله وجود في المفعول فيه والمفعول المطلق والحال، وكثرته فيها حسب ترتيبها، ويندر في المرفوعات، وينعدم في المجرورات، ولَمّا كانت الحال هكذا آثرت أن أعرض للمادة من خلال هذا التقسيم.

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/ ٢٤٠

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/ ٢٤٠

(٣) انظر أوضح المسالك ٣/ ١٢٧

الأسماء الملازمة للرفع

لا زال قارئ البحث متذكرا لما تمّت الإشارة إليه في التمهيد من أنّ الجامد نحويا هو الملازم وجها واحدا، سواء أكان رفعا أونصبا. وليس الجمود النحوي مقصورا على المنصوبات. وذا شيء أشار إليه ابن مالك في قوله:" والمراد بالجمود المحض ملازمة وجه واحد من الاستعمال"[1] فما يلازم الرفع والنصب سيان في هذا الحكم. وليس الأمر ـ في ظني ـ كما يوحي به قول السيرافي وابن عصفور من أن الفيصل بين المتصرف وغيره هو دخول الرفع عليه[2].

ضمائر الرفع متصلة ومنفصلة

ضمائر الرفع متصلة ومنفصلة من الجامد الذي يلزم حالة إعرابية واحدة، وإن كانت مبنية[3].

"ما" في التعجب

في نحو قولك: ما أجمل التأمل، أجمعوا النحويون على أن "ما" مبتدأ، فهي ملازمة لهذا الإعراب في هذا التركيب، ولا تخرج منه إلى غيره، وذا جمود فيها[4].

---

(١)شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩ وسبق نقله في التمهيد.

(٢) انظر شرح الكتاب ١/ ٢٦٧ ففيه:" فالمتمكن منها ما يجوز أن يكون مرفوعا في حال نحو: اليوم، والليلة، وخلفك، وقدامك، لأنك تقول: اليومُ طيب، والليلة مظلمة، وخلفُك واسع، وغير المتمكن ما لا يدخله الرفع ولا يستعمل إلا ظرفا" و٢/ ٢٩ وشرح ابن عصفور للجمل ١/ ٣٦ وفيه:" ويشترط في الظرف أن يكون تاما متصرفا، وأعني بذلك أن يجوز استعماله في موضع رفع..." فهذا يوحي بأن ما يستعمل مرفوعا فقط يصدق عليه مصطلح التصرف، وهو شيء جرى البحث على خلافه.

(٣) انظر شرح التسهيل ١/ ١٦٧ ففيه حديث صرفي عن جمود الضمير، لكن ذا ليس محل النظر هنا، وهو من جملة الاهتمام بالجمود الصرفي دون الجمود النحوي.

(٤) شرح الكافية للرضي ت المصري ٢/ ١٠٥٠ وأوضح المسالك ٣/ ٢٥١ ومغني اللبيب ٢/ ٢٩٧

الأسماء الملازمة للنصب

وهي أكثر الأسماء في هذا الباب رواجا. وسيتم الحديث عنها عبر كل باب نحوي. والأبواب التي ترد فيها الأسماء هي باب المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، والحال، وفي كل باب سترد أمثلة. إن شاء الله. دالة إلا باب المفعول به، فلم يجد الباحث لها سوى شاهد واحد.

الأسماء الملازمة للنصب في باب المفعول به

إنها الأسماء التي اختصت بالنداء، وهي فُل، وملأمان، وملأم، ولُؤمان، ونومان، والمعدول إلى "فُعَل" في سب المذكر، وإلى "فَعالِ" في سب المؤنث[1].

ووضعتها في باب المفعول به، لأن المنادى إذا كان نكرة مقصودة فهو في محل نصب مفعولا به.

الأسماء الملازمة للنصب في باب المفعول فيه

أكثر ما تكون هذه الجوامد النحوية في باب المفعول فيه، ومن أمثلتها ما يلي:

عند

يلزم هذا الاسم النصب على الظرفية. يقول سيبويه: "ألا ترى أنك لو قلت: ولا على عندنا، لم يكن، لأن "عندنا" لا تُستعمل إلا ظرفا"[2].

سواء

جرى خلاف بين النحويين في "سواء". أهي ملازمة للظرفية أم غير ملازمة؟ لكن الذي يهمني هنا قول سيبويه: "ومن ذلك أيضا: هذا سواءَك.... فهذا بمنزلة مكانَك إذا

---

(١) انظر الكتاب ٢/ وشرح التسهيل ٣/ ٤١٩ وشرح الرضي ت الحفظي ١/ ١٢٦ وشرح الرضي ت المصري ١/ ٣٢٩

(٢) الكتاب ١/ ٦٨ ولم يخرجه من الجمود جره بـ"من" انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٣٤ و٢/ ١٢٨

جعلته بمعنى بدلَك، ولا يكون اسما إلا في الشعر"[1] وعلى ما يُوحي به ظاهر كلام سيبويه جرى السيرافي فقال في قول الشاعر[2]:

ولا ينطقُ الفحشاءَ من كان منهمُ إذا جلسوا منّا ولا من سوائنا

: "وكان ينبغي ألّا يُدخل "مِن" على "سواء"، لأنها لا تستعمل إلا ظرفا"[3].

أسماء الإشارة للمكان

مما يلزم النصب على الظرفية أسماء الإشارة للمكان، وهي: هُنا، وهَنّا، وهِنّا، وثَمّ، وجميعها لا يفارق هذه الحالة الإعرابية[4].

أسماء الشرط الظرفية

تلزم أسماء الشرط الظرفية، وهي متى، وأيّان، وحيثما وأنى، وأين، النصب على الظرفية، وليس لها إعراب سواه[5].

ويُلحق بما تقدم: قطّ، وعوض، ودونك، وسحر، وصباحا، ومساء، وعشية، وعشاء - إذا أردت عشاء يومك ومساء ليلتك، لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفا، وذات مرة، وبعيدات بين، وبَكَر، وضحوة، وليلا ونهارا، وذو صباح، وفوق، ومع، وحيث[6].

---

(١) الكتاب ١/ ٤٠٧ و١/ ٣١ وشرح الكافية للرضي ت المصري ١/ ٣٩٠ فيه: "وأما أسماء الشرط الظرفية، فلا تكون إلا منصوبة على الظرفية أبدا".

(٢) البيت للمرار بن سلامة العجلي وهو في الكتاب ١/ ٣١ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٧ وخزانة الأدب ٤/ ٤٣٨

(٣) شرح الكتاب ١/ ٢٥٦

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٢٩ و٢/ ١٢٨

(٥) شرح التسهيل ٤/ ٦٦ و٧١ و٧٢

(٦) انظر في تفصيلها الكتاب ١/ ٢٢٥ - ٢٢٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١١٩ - ١٢٠ وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٣ و٢٣٩ و١/ ٣٢٤ وشرح الكافية للرضي ت المصري ١/ ٤٧٥ و١/ ٤٢١ وأشير في هامش التحقيق إلى خلاف في "حيث".

الأسماء الملازمة للمفعول المطلق

في باب المفعول المطلق مجموعة من المصادر لم تستعملها العرب إلا مفعولا مطلقا، ومنها: لبيك وسعديك، وحنانيك، وحذاريك، ودواليك، وهذاذيك، وسبحان الله، ومعاذ الله، وريحانه، وعمرك الله، وألبتة[1].

الأسماء الملازمة للحال

في العربية ألفاظ نقل النحويون أنّ العرب لم تستعملها إلا حالا، ومن تلك الأسماء: قاطبة، وطُرّا، وكافة، ووَحْدَ، وجهد[2].

وبهذا ينتهي الفصل الثاني، وفيه كان الحديث عن أنواع جمود المعمول، ولعل فيما أورده البحث من قضايا وأمثلة ما يرسم صورة لهذا الجمود في العربية.

* * *

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٤٨ وما بعدها و٣٧٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٠٨ و٢١٣ و٢١٤ و ٢٣٧ و٢٦٦ و٢٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٢٦ د و٢/ ٤٩٥ وبعض هذه المصادر يجوز فيها أن تكون حالا ك: دواليك وهذاذيك، وتظل جامدة من حيث الإعراب الذي تأخذه وهو النصب، وإن اختلف توجيهه.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٧٦ وما بعدها يقول سيبويه: "فصار "طرا وقاطبة" بمنزلة "سبحان الله" في بابه، لأنه لا يتصرف" والأصول ١/ ١٦٣ وما بعدها وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٦٢ـ ٢٦٣ وشرح التسهيل ١/ ٣٧٧ وفيه: "ما استعملت العرب "كافة" قط إلا حالا" وذكر فيها أيضا خلافا وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٠ وفيه أن "وحد": "لا يكون إلا منصوبا على الحال" والغريب أن سيبويه قال في ١/ ٣٧٧: "وتقول: هو نسيج وحدِه" والكتاب ١/ ٣٧٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٦٠ فيه عن "جهد": "وهو في موضع الحال".

الفصل الثالث

الخلاف بين القبائل العربية في الجمود

الجمود في العربية خلاف الأصل، جمودا صرفيا كان أونحويا. وقد جرى في أفراد هذا الجامد خلاف بين قبائل العرب. وهو خلاف يحسن حصره في أمرين، خلاف في الجامد جمودا صرفيا، وخلاف في الجامد جمودا نحويا. وعلى هذا سيجري الحديث هنا.

الخلاف في الجامد الصرفي

جرى خلاف بين العرب في "عسى". وهي ـ على الأصح ـ فعل جامد. وأول خلاف روي فيها عنهم أنّ فريقا منهم ـ وهم عامة العرب كما قال سيبويه ـ يستعملها غير ملحقٍ بها الضمائر وعلامة التأنيث فيقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا. ومن العرب من يلحقها فيقول: سعيد عسى أن يقول، والرجلان عسيا أن يقولا، والرجال عسوا أن يقولوا، وهند عست أن تقول[1].

ومما نُقل فيه عن قبائل العرب خلاف "هلمّ"، إذ حُكي فيها لهم مذهبان، أولهما سبيل الحجازيين الذين يستعملونها غير متصلة بالضمائر، والآخر مسلك بني تميم الذي يُلحقون بها الضمائر فيقولون: هلمي، وهلما، وهلموا[2].

الخلاف في الجامد النحوي

وإذا كان المختلف فيه بين قبائل العرب من الجامد قليلا في الصرف فهو كذلك في النحو أيضا؛ لكن له صورا متعددة، لم يكن للأول منها نصيب. ومن تلك الصور:

الخلاف في تصرفه وجموده

مما اختلفت القبائل فيه بين الجمود والتصرف "ذو صباح". فعامة العرب تُلزمه الظرفية نحو: لقيته ذا صباح. وخثعم تستعمله ظرفا وغير ظرف فيقال على لغتهم: سُري عليها ذو صباح. قال شاعرهم[3]:

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥٨

(٢) الكتاب ٣/ ٢٢٩ وشرح كتاب سيبويه ٢/ ١٤٢

(٣) البيت في الكتاب ١/ ٢٢٦ معزو إلى رجل من خثعم وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٢٢ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٨ وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٣ ورجح في الخزانة ٣/ ٩١ عزوه إلى أنس بن مدرك الخثعمي.

عزمتُ على إقامةِ ذي صباح لأمرٍ ما يُسوّدُ مَنْ يسودُ[1].

ومثل "ذو صباح" "حيثُ" في اختلاف قبائل العرب حولها، فعامة العرب أنها ملازمة للنصب على الظرفية، ورُوي إعرابها عن فقعس فيقولون: جلست حيثَ كنت، وجئت من حيثِ جئت[2].

ومثل ذين "قضها بقضيضها". فمن العرب من يجعله حالا على كل حال فيقول: جاءت تميم قضَّها بقضيضها، ومنهم من يجعله تابعا في الإعراب فيقول: جاءت تميمٌ قضُّها بقضيضها[3].

الخلاف بين القبائل في أمور أخر

مما حُكي فيه خلاف بين القبائل العربية "أفعل التفضيل" فالمشهور فيه عدم رفع الاسم الظاهر إلا بشروط، لكن يونس حكى عن بعض العرب أنهم يرفعون به الظاهر دون شرط، فيقولون: مررت برجل أفضل منه أبوه[4].

ونقل عن القبائل العربية خلاف في حركة العين "عند". فالشهير كسرها، ومنهم من يفتحها، وآخرون يضمونها[5].

ومما حكاه الجرمي في "ما عدا وما خلا" أن بعض العرب يجر بهما، والمشهور نصب المستثنى بعدهما لا جره[6].

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٢٦ وما بعدها وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٢٢ وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٣

(٢) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٣٣ ويعزى إليها الجمود مع جرها بـ"من"، لأنها لا تخرج عن هذين الاستعمالين

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢/ ٢٦١ وهذا المثال يختلف عن سابقيه، إذ لم يُصرح السيرافي بالقبائل.

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٣٤ لم يذكر سيبويه يونس وقال عن هذا: "وهي لغة رديئة" وشرح الكافية للرضي ت المصري ١/ ٧٨٦ وما بعدها

(٥) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٣٥ الخلاف هنا غريب، إذ يُظن بالجامد صرفا ونحوا أن يخلو من مظاهر التصرف.

(٦) انظر شرح التسهيل ٢/ ٣١٠

ومن خلال هذه النماذج يظهر أن الخلاف بين القبائل العربية لم يكن منه شيء في حركة المعمول داخل التركيب اللغوي. فليس هناك قبيلة عُزي إليها مثلا أن المفعول معه يجوز تقديمه على عامله، وكذا لم يُرو عن قبيلة أن معمول فعل التعجب يتقدم عليه. ويخرج البحث من هذا تقريبا بأنّ الجمود في حركة المعمول متفق عليه تقريبا بين عامة القبائل. وما فيه من خلاف فمرده إلى المسموعات الفردية عن أهل تلك القبائل. ومما يُثار هنا أن النحويين لم يحرصوا على إيضاح هذه المسموعات الفردية، أهي شيء فاشٍ في القبائل كلها أم مقصورة على فرد أوأفراد من قبيلة ما؟ وبادي الرأي الذي يُستأنس به أنهم حين سكتوا أرادوا أن هذه الظاهرة أوتلك لها ذيوع في القبائل كلها، لكنه يبقى استئناسا.

الخلاف بين النحويين في أفراد الجمود

لم يكن الخلاف في أفراد الجمود مقصورا على العرب وقبائلها. فالنحويون كان لهم نصيب كبير في هذا الصدد. ويحسن عرض صورة خلافهم عبر نموذجين، الأول يتناول الخلاف بينهم في الجمود الصرفي. والثاني يدور فيه الخلاف على الجانب النحوي.

الخلاف الصرفي في الجوامد بين النحويين

من غرائب الخلاف - وهي الحالة الوحيدة في ظني - أن ابن عصفور يذهب إلى أنّ أخوات "كاد" متصرفات إلا "عسى". ويتجه في طريق آخر ابن مالك، فيرى أنهن يُلازمن لفظ المضي إلا "كاد وأوشك"[1].

الخلاف النحوي في أفراد الجمود بين النحويين

كثرت مسائل هذا النوع من الخلاف. فكان حسنا أن تعرض في ثلاث صور، الأولى تدور حول حركة المعمول الجامد ومعمول الجامد. والثانية تتناول استعماله، والثالثة تدرس خلافهم في إعرابه.

---

(١) انظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٧٧ وشرح التسهيل ١/ ٣٨٩ و٣٩٠

خلافهم في حركة معمول الجامد والجامد

جرى خلاف - سبق الحديث عنه - بين النحويين في حركة معمول "ليس". فمن النحويين من منع تقدم خبرها، ومنهم من أجازه[1].

ومما جرى فيه خلاف بين النحويين تقديم معمول عامل وقع بعد الفاء نحو: أمّا زيدا فإني ضارب. فمنعه الأكثرون، وأجازه الكسائي والفراء[2].

ومثل ذين الخلاف حول تقديم المفعول معه على العامل في مصاحبه. فالنحويون كلهم منعوه إلا أبا الفتح فقد أجاز ذلك[3].

ومما اختلفوا فيه تقديم الحال على عامله المعنوي، إذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا. فمنعه سيبويه، وأجازه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو: زيد قائما في الدار[4].

خلافهم في استعمالهما (العامل الجامد والمعمول)

اختلفوا في نيابة الظرف الجامد عن الفاعل، فمنعوه إلا الأخفش أجاز نحو: قُعِد عندك[5].

ونقل عنهم خلاف في تنازع فعلي التعجب، فمنعه فريق، وأجازه آخر، وأيدهم الرضي نحو: ما أحسن وما أكرم زيدا[6].

---

(١) انظر الإنصاف ١/ ١٦٠ والمقدمة المحسبة ٣٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٨ وتوجيه اللمع ١٣٩ والمساعد ١/ ٢٦٢

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٧٩

(٣) شرح الكافية للرضي ت الحفظي ٢/ ٦١٩

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٦ وفيه: "والصحيح جوازه محكوما بضعفه" وشرح الكافية للرضي ت الحفظي ٢/ ٦٥٢

(٥) شرح التسهيل ٢/ ١٢٨ وفيه: "وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف... ومذهبه ضعيف" وشرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٢٤٦ وفيه: "وليس بوجه".

(٦) شرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٢٣٧ وما بعدها.

ومما اختلفوا فيه الأسماء الملازمة للنداء. إذ روى ابن سيده أنه يقال: رجل مكرمان، وملأمان، وامرأة ملأمانة، وذا خلاف المشهور[1].

وحكي عن الكساني أن الخبر الجامد يتحمّل الضمير أبدا، وهو خلاف الرأي المشهور عن النحويين[2].

خلافهم في إعراب الجامد

مما اختلف فيه النحويون إعراب الجامد، فمن ذلك خلاف أشار إليه الرضي في خروج "إذا" عن الظرفية[3].

ومما اختلف في إعرابه من الجامد "وحده" فالمشهور أنه مصدر منصوب على الحال، وعُزي للكوفيين أن انتصابه على الظرفية[4].

ومثله "معا" ففي إعرابه مذهبان: الأول أنه منتصب على الحال، والآخر على الظرفية[5].

ومما جرى في إعرابه خلاف من الجامد "كافة"، فالمشهور عن النحويين أنه ملازم للحالية، وخالف في ذلك الزجاج والزمخشري فأجازا أن تستعمل غير حال[6].

الجمود الذاتي والعلاقي

ليس في هذا المبحث شيء جديد، هو إعادة لما سلف، لكن من خلال نافذة جديدة، نافذة نتعرف من خلالها على أنّ الجمود له نوعان، ذاتي لا علاقة له بالتركيب

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٢٠

(٢) شرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٢٩٢ وحاول الرضي تفسير رأيه بتأويل الجامد بالمشتق.

(٣) شرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٣١٣ حيث قال: "فإن "إذا" الظرفية غير متصرفة على الصحيح".

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٠ وشرح الكافية للرضي ت الحفظي ٢/ ٦٤٧ قال الرضي في تفسير مذهب الكوفيين: "أي لا مع غيره".

(٥) شرح الكافية للرضي ت الحفظي ٢/ ٦٤٧

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧

اللغوي. وعلاقي يقف وراءه التركيب اللغوي. وكلا النوعين لهما مظاهر. يتضحان من خلالها.

الجمود الذاتي

هذا الجمود يخص المفردات دون تركيبها. فهي جامدة قبل التركيب وبعده. وليس للتركيب أثر عليها. ويتضح هذا النوع من خلال أمور ثلاثة، أولها جمود إعرابي في المفردات. وثانيها جمود استعمالي فيها. وثالثها جمود في حركة هذه المفردات داخل التركيب.

ففي الأمر الأول نجد الظروف التي لا تُفارق الظرفية ك: عند. وقط. وعوض. وهنا. وفوق. وتحت. ولدى. وبين بلا إضافة. وحوال[1].

ومثل الظروف المصادر المثناة ك: لبيك وسعديك. وحنانيك. وهذاذيك. وسبحان. ومعاذ الله[2].

ومثل هذه المصادر ألفاظ لزمت الحالية ك: كافة. وقاطبة. وطرا. ووحد[3].

وفي الأمر الثاني. وهو الجمود الاستعمالي. يجد الناظر في كتب النحو ما لا يُستعمل إلا منفيا ك: أحد. وكرّاب. وعريب[4].

ويعثر على مالا يثنى ولا يجمع ولا يُصغر ك: الآن[5].

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٦٨ و٣/ ٢٦٨ وشرح التسهيل ١/ ٢٢٩ و١/ ٣٢٤ ٤/ ٧٢ وشرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٢٨٥ و٢/ ٢٩٢ و٥٩٢ و٥٩٨ وشرح الكافية ت المصري ١/ ٤٧١ و٥٤٧

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٤٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢١٣ و٢١٤ و٢١٩ و٢٣٧ وشرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٣٨٦

(٣) انظر الكتاب ١/ ٣٧٦ وما بعدها والأصول ١/ ١٦٣ وما بعدها شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٦٢ وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٧ و٣/ ٢٤٠ وشرح الكافية للرضي ت الحفظي ٢/ ٦٩٠

(٤) انظر الكتاب ٢/ ١٨١ وشرح السيرافي له ١/ ٣٨١ وشرح الكافية للرضي ت المصري ١/ ٥٢٥ وذكر فيه الرضي ألفاظ أخر.

(٥) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢١٩

وفي الثالث، وهو حركة المفردات داخل التركيب، نجد الألفاظ الملازمة للتصدر في الجملة كـ: كمْ، وحرفي الاستفهام هل والهمزة، وحروف التحضيض: هلّا، وألا، ولولا، ولوما، وما وإنْ من أدوات النفي، وأسماء الاستفهام كـ: من، وأي، وأين[1].

ومثل ما تقدم المفعول معه، إذ يلزم فيه التأخر دائما، ولا علاقة لهذا بالعامل[2].

إنّ هذه الأمثلة من العربية - على اختلاف أشكالها - تشهد للجمود الذاتي الذي يصيب المفردة نفسها، ويُلازمها ملازمة لا تنفك عنها.

الجمود العلاقي

يدور الحديث هنا عمّا يصيب المفردة بعد دخول التركيب من جمود، ويمكنني أن أُبرز هذه الحالة من خلال عنصرين، الأول يكون فيه جمود المفردة مرده إلى العامل، والثاني معاده إلى عارض داخل على التركيب، لكنه ليس بعامل.

فمن الأول المفردات التي يكون العامل فيها حرفا كـ: ما وأخواتها المشبهات بـ"ليس"، وإنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس، وحروف الجر، ونواصب المضارع، وجوازمه، فهذه العوامل تُدخل على التركيب جمودا بعد دخولها عليه، فالجملة الاسمية نحو: سعيد حاضر، مفرداتها ذات حرية في التقديم والتأخير، لكن إن دخلت عليها "ما" وأخواتها أوإن وأخواتها جمدت حركة المعمولين، ولم يجز تقدم الخبر على الاسم.

ومثل ذا يجري في "لا" النافية للجنس؛ لكنها تجمع على التركيب جمودين، جمودا في الحركة، وجمودا في النوع، فلا يتقدم فيها الخبر على الاسم، ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة.

ومثلما تقدم حروف الجر، فلا يفصل بينها وبين المجرور، ويختص طائفة منها بمجرور محدد كـ:رب في جره النكرة، ومذ ومنذ في جر الزمان[3].

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٣٢٣ وما بعدها وثمة أمور أخر أشار إليها الرضي.

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٣٩٤

(٣) ما ذكر يجلب معه جمودا في التركيب اللغوي - تقدم بعضه في البحث - فليست بحاجة إلى إحالة.

ومثل هذه العامل إذا كان فعلا جامدا، فبه يصيب التركيب جمود. ومن تلك الأفعال: ليس، وهبْ، وتعلمْ، ونعم وبئس. وفعل التعجب. فالثلاثة الأول والأخير تجلب معها جمودا في حركة المعمولات. ونعم وبئس تجلبان معها جمودا في نوعه.

وشبيه بذين إذا كان العامل اسما كأسماء الأفعال، وأسماء الشرط، والاسم الجامد الناصب للتمييز. فهذه الثلاثة تثبت أجزاء التركيب. فلا يتقدم المفعول به على اسم الفعل، ولا يتقدم مفعول فعل الشرط على الفعل نفسه نحو: من يذاكر دروسه ينجح. ولا يتقدم التمييز المنصوب بالجامد عليه نحو: عندي عشرون قلما.

ومن الاسم العامل الذي يدخل على معموله الجمود المضاف إليه، لأنه لا يعمل فيما قبل المضاف ففي نحو: زيد حين تكرمه يفرحُ. يجب رفع "زيد"، لأن نصبه بالفعل "تكرم" حين حَذْفِ الضمير يعني أنك قدمت مفعول الفعل الواقع مضافا إليه الظرفُ على المضاف، وهذا لا يجوز[1].

هذه شواهد فيها غُنية، يتضح من خلالها ما يصيب التركيب من جمود بعد دخول هذه العوامل عليه، وهذا الجزء الأول من الجمود المسمى علاقيا، وأما الثاني فمداره على ما يدخل على التركيب اللغوي، ويُحدث فيه جمودا، وليس بعامل.

من ذلك - وهو طريف - أن الفعل المؤكد بإحدى نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة لا يجوز أن يتقدم عليه مفعوله نحو: أكرمنّ زيدا، فلا يجوز تقديم "زيد" على الفعل[2].

ومثله أنّ الفعل الواقع صلة لحرف لا يتقدم مفعوله عليه نحو: عجبت من أن ظلمت زيدا، فلا يجوز تقديم "زيد" على الفعل، لأن الفصل بين الموصول الحرفي وصلته لا يجوز[3].

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٥٢٥

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٣٩٤

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٥٩٣

وفي حكم ما تقدم "ما وإنْ" النافيتان، فلا يتقدم ما في حيزهما عليهما، فلا يجوز أن تقول: محمدا ما أكرمت[1].

ويُلحق بتلك أدوات التحضيض فليست بعوامل، لكن دخولها على الجملة يصير معمول الفعل فيها جامدا، فلا يتقدم على الأداة نفسها؛ لأن لها الصدارة في الجملة، ولا يتقدم على مدخولها؛ لأنها مختصة بالدخول على الأفعال[2].

ولعل البحث بهذه الشواهد جلّى هذه النافذة التي نُظر من خلالها إلى الجمود.

ما يُعارض الجمود

الجمود لم يكن الأصل في الألفاظ، نحويا كان أم صرفيا، وإلى ما تقدم فإنّ في العربية مظاهر تعكر الصفو على الجمود، وتضعفه، وتغلّب جانب التصرف عليه، فمن ذلك أمران، كون الشيء أمّا لبابه، وكثرة الاستعمال، وسيسعى البحث من خلال هذين أن يكشف معارضتهما للجمود.

في الأول تجدون "إنْ" الشرطية، إذ يجوز فيها أن يليها معمول شرطها نحو: إنْ زيدا تره تضرب. جاء في الكتاب: "وإنما أجازوا تقديم الاسم في "إنْ" لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه"[3].

وأشار ابن الخباز إلى وجه آخر يبرز أمية "إنْ" الشرطية، وهو أنّها الحرف الوحيد الذي يدخل على الماضي والمضارع من بين حروف الجزم الخمسة، وما كان ذلك الاتساع لولا أنها أصل الجوازم[4].

ومثل "إن" الشرطية الهمزةُ في الاستفهام، فسيبويه قرنهما معا في المنقول عنه سلفا، فكان مما جاء في حديثه قوله: "فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٣٢٤

(٢) انظر شرح التسهيل ٤/ ١١٣ وشرح الكافية للرضي ت الحفظي ١/ ٣٢٣

(٣) الكتاب ١/ ١٣٤ و٣/ ٦٣ و٣/ ١١٢ و١١٣ والسيرافي ٣/ ٤٨٣ وتوجيه اللمع ٣٧١ وسعى ابن الخباز إلى التدليل على أن "إن" أم الجزاء، فليراجعه من يريده.

(٤) انظر توجيه اللمع ٣٧٠

يجز في الحروف الأخر"[1] ووصفها السيرافي بأم حروف الاستفهام. وظهرت أميتها عنده في أنها تدخل على الاستفهام في مواضعه كلها، وغيرها تلزم موضعا وتختص به، ف"مَنْ" مثلا يستفهم به عن العاقل[2].

وذكر السيرافي وجها آخر، اكتسبته الهمزة بأميته، وهي أن الاسم يجوز أن يليها نحو: أزيدا أكرمت. وذا لا يجوز في أخواتها فلا يجوز: هل زيدا أكرمت[3].

وتُلحق بما تقدم "يا" النداء، فإنها حين كانت أما لحروفه جاز فيها وحدها أن تُستعمل في الاستغاثة والتعجب[4].

وشبيه بما تقدم "أنْ" الناصبة للمضارع، فهي أم النواصب وأصلها، ولذا عملت ظاهرة ومضمرة[5].

إنّ هذه الشواهد والنماذج كشفت ما تحققها الأمية للفظ من تصرف هو خلاف الأصل فيه.

وفي كثرة الاستعمال وأثرها يقع البحث على قول سيبويه: "وغيّروا هذا، لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره... فالعرب مما يُغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره" فكثرة الاستعمال تُتيح للفظ شيئا لم يكن لغيره. هذه قاعدة كلية يحكيها سيبويه عن العرب، ومن شواهدها حذف اسم "لا" النافية نحو: لا عليك[6].

---

(1) الكتاب 1/ 134

(2) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 1/ 406 وما بعدها وقد أطال السيرافي في المقارنة.

(3) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 1/ 466 و482 وما بعدها.

(4) انظر شرح الكافية للرضي ت الحفظي 1/ 418 وصرح بأميته في 494 قائلا: "لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور، أعني "يا" كما ذكرنا دون أخواتها، لأنها أمها، فتصرفت، ودخلت في جميع أنواعه".

(5) انظر توجيه اللمع 360 وما بعدها وأشار ابن الخباز إلى وجه آخر تتضح فيه أمية "أن" وهو دخولها على الماضي، لكن "إذن". كما قال، تشاركها في ذلك.

(6) انظر الكتاب 3/ 289 فيه: "ومثل الحذ في أول لكثرة استعمالهم إياه قولهم: لا عليك" وشرح التسهيل 2/ 57.

وقريب مما تقدم رأي الكوفيين في فعل الأمر نحو: قم. فإنهم يذهبون إلى أنه مضارع مجزوم باللام. أصله: لتقم، لكن كثرة استعمال الأمر جوّزت التصرف في الحرف الجازم فحذف[1].

استخدام الجمود دليلا

يتم تعليل قصور بعض العوامل بالجمود كأن يقال: إن الأفعال الجامدة لا تعمل في مصدر ولا ظرف، لأنها لا تتصرف في نفسها[2]. وهذا شيء شهير، لكن الحديث هنا مقصور على المواضع التي جعل النحويون فيها الجمود دليلا على ترجيح أمر على آخر. وهو. على وقوعه. كان على نطاق ضيق.

فمن استخدام الجمود دليلا أنّ من يرى حرفية "ليس" استدل على مذهبه بجموده[3].

ومنه أن ابن مالك ردّ على ابن عصفور جعله "هَنّا" اسم "لات" في قول الشاعر[4]:

حنّتْ نوار ولات هَنّا حنّتِ وبدا الذي كانت نوار أجنّتِ

قائلا: "وما قاله غير صحيح، لأن "هَنّا" ظرف غير متصرف"[5].

ومما احتج به النحويون على أن أسماء الأفعال ليست أفعالا أنّها لا تتصرف تصرف الأفعال[6].

وشبيه بهذا ما احتج به الكوفيون في أن لام "لعل" الأولى أصلية، فقد كانت حجتهم أن الأصل في الحرف عدم التصرف بالزيادة[7].

---

(١) انظر الإنصاف ٢/ ٥٢٨ وأسرار العربية ١٦٦

(٢) انظر المقدمة المحسبة ٣٧٧

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٨ وهو مذهب معزو إلى الفارسي

(٤) البيت مختلف فيه فقيل لشبيب بن جُعيل التغلبي وقيل لحَجْل بن نضلة. وهما جاهليان. في الخزانة ٢/ ٥١٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٤٧ والدرر ١/ ١٣٥

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٧٩

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ت المصري ١/ ٢٩١

(٧) انظر شرح الكافية للرضي ت المصري ٢/ ٥٢٩ ومذهب البصريين أنها زائدة وحجتهم كثرة التصرف فيها.

وبهذه الشواهد الأربعة يظهر لجوء النحويين إلى استخدام الجمود دليلا فيما وقع فيه الخلاف. وبهذا الحديث أيضا يقفل البحث أبوابه. بحمد الله.

* * *

الخاتمة

البحث سفر قلم عبر مساحات شاسعة من الصفحات والأسطر، لكنه سفر يملأ به القلم مزادة صاحبه، وينتهي به إلى نهايات ما كان يظنها واقعة. ولما كانت تلك النهايات زبدة البحث وحصيلة جهد صاحبه كان من الأليق به أن يعيد التذكير بها في خاتمته، وإن كان ذلك لا يغني القارئ عن قراءة تلك النتائج في سياقها التي ورد فيه، ففي السياق تكون الأمور أكثر وضوحا وأجلى بيانا.

إنّ مما خرجت به أنّ مفهوم الجمود الصرفي فيه شيء من الارتباك. فتارة يكون الجمود عدم اشتقاق اللفظ من غيره، وتارة أخرى يكون عدم الاشتقاق منه. وارتضيت في البحث أن أتّكئ على جمع لهذين الأمرين، وبهذا جرى الحديث هناك. فكان الجمود نقص اللفظ في تصرفه عن غالب جنسه.

ومما دفع البحث إليه أن الجمود النحوي أضحى أكثر اتساعا، فكان كل قصور في اللفظ من حيث الاستعمال يعد جمودا نحويا، فأضحى الجمود نوعين، جمودا في العامل، وجمودا في المعمول.

ومما دفع نحوه البحث . وإن خالفت فيه أئمة قبلي . أنّ ملازم الرفع من الألفاظ يُعد جامدا أيضا، وليس الجمود بمقصور على ملازم النصب والجر. ومما دفعني إلى ذلك أنني لم أجد مسوغا لاستبقاء ملازم الرفع بعيدا عن دائرة الجمود.

ومما ألمح البحث إليه أنّ الجمود الصرفي للعامل يُلقي بظلاله على التركيب اللغوي، فتنعدم حرية حركة المعمولات أو تقل، لكنه أمر تختلف في العوامل، وإن كانت كلها في الجمود سواء. وكل ذلك يكشف أن ليس هناك قاعدة عقلية واحدة تُفسر هذه الظاهرة، فثمة جامد يخالف غيره، فيتصرف في أمور لم تُتح لغيره، مما يجعل اللغة عصيّة على التناول الذهني، فسعي الإنسان للإمساك بها صعب.

وكان من حصيلة البحث الانتباه إلى أنّ الجمود . وهو سبب من أسباب ضعف العامل . أضحى في مكان آخر سبب قوة. وكانت تلك الحال حين جعل النحويون أن

الأصل في الحرف العامل أن يكون مختصا، والاختصاص عند الباحث لم يكن سوى الوجه الآخر لعملة الجمود.

ومما جناه النظر في هذا الموضوع أنّ ظاهرة الجمود - وإن كانت خلاف الأصل - فقد جرى فيها خلاف بين العرب، وخلاف بين النحويين، فوقع البحث خلال رحلته على ألفاظ اختلفت في جمودها العرب، وألفاظ اختلف النحويون حولها.

وكان مما خلص إليه البحث أنّ هناك أمورا تُعيد الجامد إلى التصرف، وكان منها أمية اللفظ في بابه، وكثرة استعماله.

وإذا كانت تلك الخلاصات مبثوثة في البحث فإني أرى أن تكون ظاهرة الجمود محل عناية حين التعليم، فتُجمع للمتعلم أطرافها، ويُلمّ شملها؛ إذ بها - وهي خلاف الأصل - يظهر لدارس اللغة ما لا يجوز له في معمول عامل ما، وما لا يجوز له في حركة ذلك المعمول، وما لا يجوز له في إعرابه.

وفي نهاية هذه الخاتمة أسأل الله - تعالى - أن يجعل فيما كان خيرا لقارئه وكاتبه، وأسأل أن يصلي على حبيبه ومصطفاه.

* * *

مصادر البحث ومراجعه

. القرآن الكريم.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، ت د. رجب عثمان، ط الأولى ١٤١٨هـ مكتبة الخانجي بالقاهرة.

. أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري، ت محمد حسين، ط الأولى ١٤١٨هـ دار الكتب العلمية بيروت.

. الأصول لابن السراج، ت د. عبد الحسين الفتلي، ط ٣ ١٤٠٨هـ مؤسسة الرسالة بيروت.

. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، إخراج محمد محيى الدين، ط ١٤٠٧هـ المكتبة العصرية بيروت.

. أوضح المسالك لابن هشام، إخراج محمد محيى الدين، دون ط، دون سنة، دار الفكر بيروت.

. التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، ت د. حسن هنداوي، ط الأولى ١٤٣٠هـ دار كنوز إشبيليا المملكة العربية السعودية.

. التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، دون ط، ودون سنة، دار الفكر.

. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، ت د. علي فاخر وجابر البراجة وإبراهيم العجمي وجابر مبارك وعلي السنوسي ومحمد نزال، ط ١٤٢٨١هـ دار السلام مصر.

. توجيه اللمع لابن الخباز، ت د. فايز دياب، ط الأولى ١٤٢٣هـ دار السلام القاهرة.

. خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، ت عبد السلام هارون، ط ١٤٠٢٢هـ مكتبة الخانجي مصر.

. الخصائص لابن جني، ت محمد النجار، دون ط، ودون سنة، دار الكتاب العربي بيروت.

. الدرر اللوامع لأحمد الشنقيطي، إعداد محمد باسل السود، ط ١٤١٩١هـ دار الكتب العلمية بيروت.

. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد بن السيرافي، ت محمد علي سلطاني، ط ١٩٧٩م، دار المأمون دمشق.

. شرح التسهيل لابن مالك، ت د. عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط ١٤١٠١هـ هجر للطباعة والنشر مصر.

. شرح الجمل لابن عصفور، ت د. صاحب أبو جناح، دون ط، ودون سنة.

. شرح قطر الندى لابن هشام، إخراج محمد محيى الدين، دار الفكر.

. شرح الكتاب للسيرافي، إخراج أحمد حسن مهدلي وعلي سيد، ط ١٤٢٩١هـ دار الكتب العلمية بيروت.

- شرح الكافية للرضي، ت د. حسن الحفظي، ط ١٤١٤١هـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية.

- شرح الكافية للرضي. ت د. يحيى المصري. ط ١٤١٧١هـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية.
- شرح اللمع لابن برهان العُكبري. ت د. فائز فارس. ط ١٤٠٤١هـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.
- شرح المقدمة المُحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ. ت خالد عبد الكريم. ط ١٩٧٧١م. المطبعة العصرية الكويت.
- الكتاب لسيبويه. ت عبد السلام هارون. ط٢ ١٩٧٧م. مكتبة الخانجي مصر.
- المساعد لابن عقيل. ت د. محمد كامل بركات. ١٤٠٠هـ جامعة الملك عبد العزيز. دار الفكر دمشق.
- المقتضب للمبرد. ت محمد عبد الخالق عضيمة. ط ٢ ١٣٩٩هـ وزارة الأوقاف. المجلس الأعلى لإحياء التراث. لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة.

* * *